

الخرائط الذهنية

في الأيمان والتدور

والصيد والحظر والإباحة

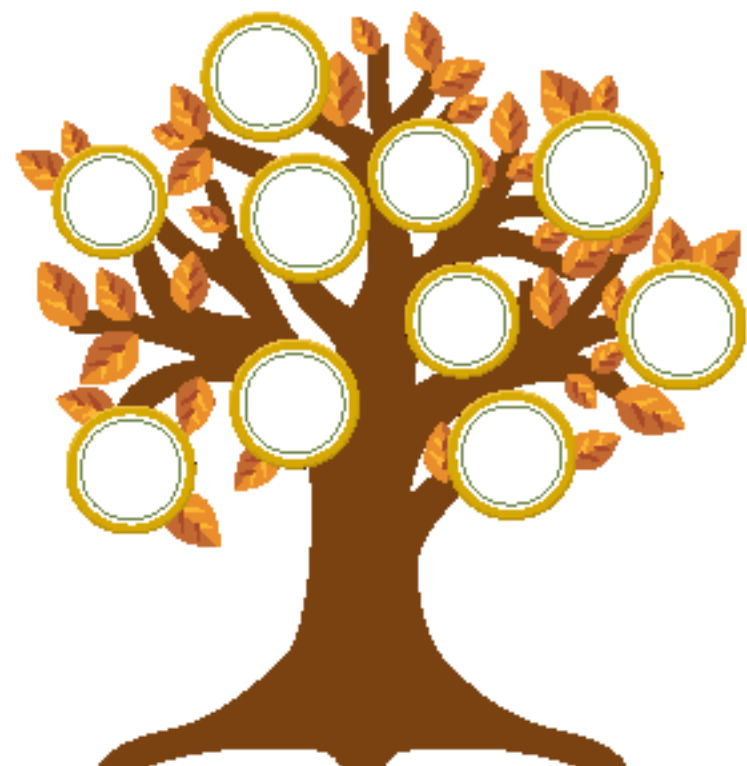
للأستاذ الدكتور

صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان - الأردن



الخرائط الذهنية
..... في الأيمان والندور والحظر والإباحة



الطبعة الرقمية الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

حقوق الطبع محفوظة

إصدار
مركز أنوار العلماء للدراسات
التابع
لرابطة علماء الحنفية العالمية
World League of Hanafi Scholars

مركز أنوار العلماء للدراسات

جوال 00962781408764

البريد الإلكتروني anwar_center1995@yahoo.com

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه

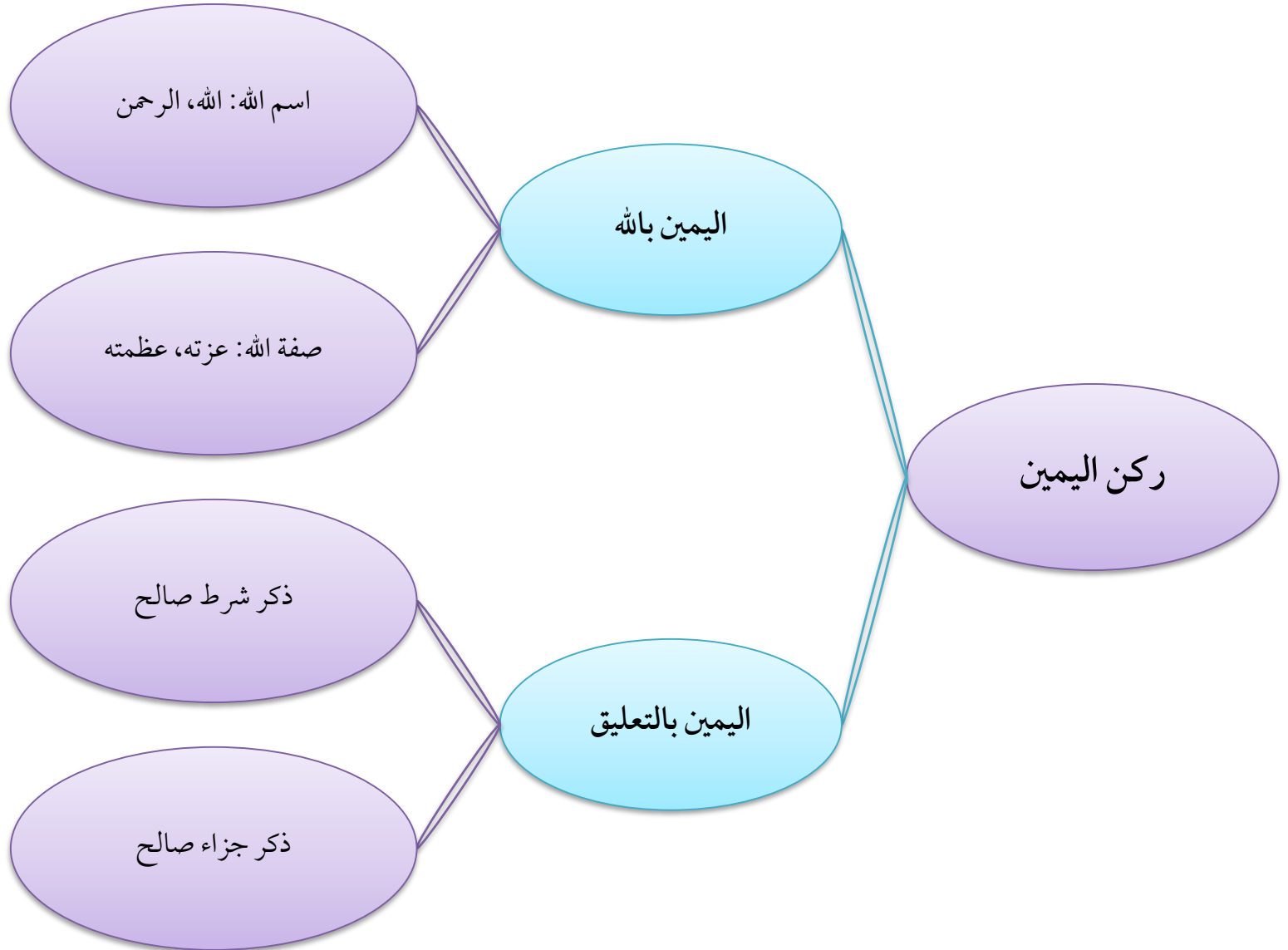
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر

الخرائط الذهنية

في الأيمان والندور
والصيد والحظر والإباحة

للأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج
عميد كلية الفقه الحنفي
بجامعة العلوم الإسلامية العالمية
عمان، الأردن

مركز أنوار العلماء للدراسات



شروط اليمين

شروط الركن

خلوه عن الاستثناء

أن لا يكون فاصلاً بين
اسم الله وحلفه

شرط المحلوف عليه

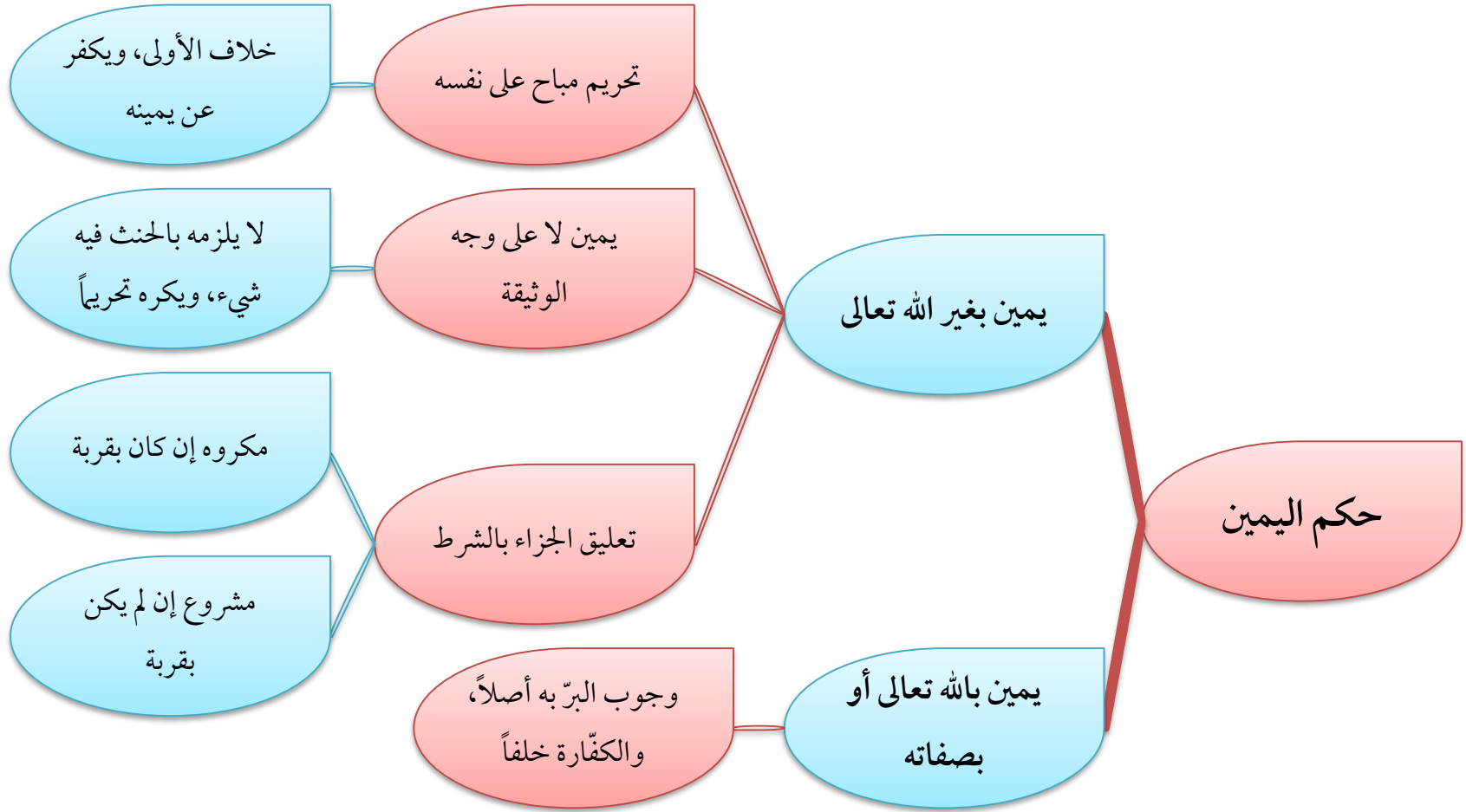
أن يمكن الوفاء به؛ بأن يكون
موجوداً حقيقة عند الحلف

شروط الحالف

العقل

البلوغ

الإسلام





ألفاظ اليمين

ما يكون يمينا

كل أسماء الله

صفات الله المتعارف الحلف بها

أقسم، وأحلف، وأشهد، وأعزم

عمر الله، وأيم الله، وعهد الله، وميثاقه، وذمته

لفظ النذر: عليّ نذر، ونذر الله

صيغة النذر: لله عليّ، وعليّ يمين

إن فعلت كذا فأنا كافر، أو أنا بريء من النبي أو القرآن أو الكعبة أو الصلاة

علم الله، وحق الله، وغضب الله أو سخط الله، ورحمته، وعلي غضب الله

والنبي أو القرآن أو الكعبة لأفعلن كذا

إن فعلته فعليّ غضبُ الله وسخطه، أو أنا زانٍ، أو سارق، أو شارب خمر

وأنا بريء من حجّتي التي حججت، أو صلاتي التي صليت

ما لا يكون يمينا

تكرار اليمين

تعدد الأسماء

إن كان الاسم الثاني نعتاً للاسم الأول، ولم يذكر بينهما حرف العطف، كانتا يميناً واحدة

كقوله: والله الرحمن لا أفعل كذا

إن ذكر بينهما حرف العطف، كانتا يمينين

كقوله: والله والرحمن لا أفعل كذا

إن كان الاسم الثاني لا يصلح نعتاً للأول، ولم يذكر بينهما حرف العطف، كانتا يميناً واحدة

كقوله: والله الله لا أفعل كذا

إن نوى به يمينين، يكون يمينين، وإن ذكر بينهما حرف العطف، كانتا يمينين

كقوله: والله والله لا أفعل كذا

تعدد المجلس

إذا أعاد اليمين في مجلسه أو في مجلس آخر، فعليه كفارات بعدد إعادته

إذا نوى يميناً أخرى

أو نوى التغليظ

أو لم يكن له نية

إن نوى بالكلام الثاني اليمين الأول، فعليه كفارة واحدة

لو قال لآخر: والله لا أكلمه يوماً، والله لا أكلمه شهراً، والله لا أكلمه سنة

إن كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة أيّام

إن كلمه بعد الغد فعليه يمينان

إن كلمه بعد الشهر فعليه يمين واحدة

إن كلمه بعد سنة فلا شيء عليه

نية الحالف والمستحلف (التورية)

الأصل أن يعتبر في
الحلف نية
المستحلف

مثاله: لو ادّعى شراء شيء في يد آخر بكذا وأنكر،
فحلف بالله ما وجب عليك تسليمه إليّ، فحلف
المدّعى عليه، ونوى التسليم إلى المدّعي بالهبة لا
بالبيع فهو غموس معنى، فلا تعتبر نيّته

يترك اعتبار نية
المستحلف إن كان
الحالف مظلوماً يريد
المستحلف أخذ حقه

مثاله: لو أكره على بيع شيء بيده للمدّعي، فحلف
يعني بائه -، ولم - المدّعى عليه أنّه دفعه لي فلان
يقول: باعه فلان؛ حتى يوهّم المدّعي أنّ المبيع ما زال
مملوكاً لبائعه فلان؛ لئلا يُكره على بيعه للمدّعي،
فإنّه لا يكون يميناً غموساً حقيقة؛ لأنّه نوى ما
يحتمله لفظ الدفع، وهو البيع

إن كان الحالف
ظالماً

كان آثماً في يمينه، وإن نوى
به غير ما حلف عليه

اليمين على المستقبل إذا
قصد بها الحالف معنى
دون معنى

فهو على نيّته دون نيّة
المستحلف

أقسام كفارة اليمين

كفارة اليسار

تحرير رقبة

أو إطعام عشرة
مساكين، وهو على
نوعين:

طعام تمليك

بأن يعطي عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو
دقيق أو سويق، أو صاعاً من شعير كما في صدقة الفطر

تصح النية في طعام التمليك بعد الدفع ما دام في يد الفقير

بأن يصنع لهم طعاماً ويدعوهم إليه؛ وهو أكلتان مشبعتان غداء
وعشاء، أو غداءان، أو عشاءان، أو عشاء وسحور

المستحب أن يكون غداء وعشاء بخبز وإدام - أي طعام

يعتبر الإشباع دون مقدار الطعم

إن غداهم وعشاءهم وفيهم صبيٌّ فطيماً لم يجز

يشترط في طعام الإباحة النية وقت الإطعام

طعام إباحة

أو كسوة عشرة
مساكين

كل واحد من العشرة بثوب جديد أو قديم يمكن الانتفاع به أكثر من نصف
الجديد، فينتفع به فوق ثلاثة أشهر؛ ويصلح للأوساط، ويستر عامة الجسد

كفارة المعسر

يشترط التتابع في صيامها

لو مرض في أثناء الصيام وأفطر، أو حاضت
المرأة، أعادوا الصيام من جديد

لا يصح التكفير قبل الحنث، سواء
كان بالمال أو بالصوم

لو كفر بالمال قبل الحنث، فليس له أن
يسترده من الفقير؛ لوقوعه صدقة

أحكام كفارة اليمين

حد اليسار

أن يكون له فضل على
كفاهه مقدار ما يُكفّر عن
يمينه إذا لم يكن في ملكه
عين المنصوص عليه

إذا كان في ملكه عين المنصوص عليه فلا يجوز له الصوم

لو له مال وعليه دين مثله فإن قضى دينه به كفّر بالصوم

لو له مال غائب أو دين مؤجل صام

الوقت المعتبر في الفقر واليسار

هو عند التكفير

لو حنث وهو موسر ثم أعسر وقت
التكفير، جاز له التكفير بالصوم

لو حنث وهو معسر ثم أيسر وقت
التكفير فلا يجزئه الصوم

لو صام المعسر يومين ثم أيسر لا يجوز له الصوم

مصرفها (مصرف الزكاة)

لا يجوز صرف الكفارة إلى من لا
يجوز دفع الزكاة إليه كالوالدين
والمولودين

يجوز صرفها إلى فقراء أهل الذمة ولا
يجوز صرفها إلى فقراء أهل الحرب

يجوز إخراج قيمة الإطعام والكساء

لو أعطي كل مسكين ثوباً بقيمة طعامه عن
الكفارة بالإطعام أجزاءه، نوى أو لم ينو

لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من
برّ أو صاع من تمر أو شعير أجزاءه عن إطعام فقير

لا يجوز أن يجمع بين الإطعام والكسوة ويجوز دفع القيمة عن
طعام التملك والكسوة، فيعتبر قيمة الأعلى منهما عن الأدنى

المرأة المعسرة لزوجها منعها من الصوم

لو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة
مساكين وكانت الكسوة أغلى، فإننا
نعتبر الكسوة إطعاماً بالقيمة، فأصبح
الكل إطعاماً فجاز

قاعدتان في اعتبار الأيمان

الأيمان تبني على العرف

معناها

أي اليمين مبنية على العرف ما لم ينو الحالف ما يحتمله اللفظ

مثالها

من حلف لا يهدم بيتاً، وهدم بيت عنكبوت

إن كان نوى هدم بيت عنكبوت حنث

إن لم يخطر له هدم بيت عنكبوت ايجنث

الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض

معناها

المعتبر هو اللفظ العرفي المسمى وأما غرض الحالف

إن كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر

إن كان زائداً على اللفظ لا يعتبر

تفسير قاعدتي الأيمان

اللفظ إذا كان عاماً
يجوز تخصيصه
بالعرف

دلالة العرف لا تأثير لها
في جعل غير الملفوظ
ملفوظاً، فلا اعتبار
للغرض الخارج عن
اللفظ

تخصيص العرف
للألفاظ

حلف لا يأكل رأساً

يحنث بالرأس الذي يشوى ويطبخ
وهو رأس الغنم، فلا يدخل رأس
الجراد والعصفور ونحوهما

لو قال رجل لأجنبية: إن
دخلت الدار فأنت طالق

يلغو، ولا تصح إرادة الملك: أي
إن دخلت وأنت في نكاحي، وإن
كان هو المتعارف

لو قال لمريدة الخروج أو الضرب: إن
خرجت أو ضربت فأنت طالق

يحنث إن خرجت أو
ضربت فوراً فحسب

لو قال رجل لآخر: تعال تغدّ معي،
فقال المدعو: إن تغديت فامرأتي طالق

يحنث إن تغدى معه فقط، حتى
لو تغدى في بيته لا معه لم يحنث

اعتبار غرض المتكلم وعدم اعتباره في اليمين

يعتبر غرض المتكلم من كلامه إن كان يوافق معنى اللفظ الذي تكلم به حقيقة أو مجازاً

لا يعتبر غرض المتكلم إن كان خارجاً عن مدلول اللفظ الحقيقي والمجازي

مجازاً:

لو حلف: لا أضع قدمي في دار فلان، لا يعتبر المعنى الحقيقي للفظ أصلاً، حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يحنث

لو حلف: لا أكل من هذه الشجرة، وهي لا تثمر، ينصرف إلى ثمنها، حتى لا يحنث بعينها

لو حلف: لأديرن الرّحى على رأسك، أو لأقيمّن القيامة على رأسك، ويريد أن يفعل به داهية

لو حلف: لأضرمنّ النار على رأسك، ويريد أن يفعل به مصيبة

حقيقة:

إن أراد شيء مما سبق حقيقة كلامه، فلا يبرّ إلا أن يفعله، فهو لا يحنث بالمعنى الأصلي إلا إذا نواه

لو حلف: لا يشتري لإنسان شيئاً بقرش، فإذا اشترى له شيئاً بدينار لا يحنث، وإن كان الغرض عرفاً أن لا يشتري أيضاً بدينار

لو حلف: لا يخرج من الباب فخرج من السطح، لا يحنث وإن كان الغرض عرفاً القرار في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيرها

لو حلف: لا يضربه سوطاً، فإنه لا يحنث إن ضربه بعصاً

لو حلف المشتري لا يشتريه بعشرة حنث إن اشتراه بأحد عشر ولو اشترى بتسعة لم يحنث

صور تطبيقه في الحلف على الأكل

حلف لا يأكل خبزاً

يَحْنُثُ بِأَكْلِ خَبْزِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ، وَلَا يَحْنُثُ
بِأَكْلِ خَبْزِ الْأَرْزِ وَالذَّرَّةِ بَبِلْدَةٍ لَا يَعْتَادُ فِيهِ

حلف لا يأكل الفاكهة

يَحْنُثُ بِأَكْلِ التُّفَّاحِ وَالْمَشْمَشِ وَالْبَطِيخِ، وَالْعَنْبِ، وَالرُّمَّانِ وَالرُّطْبِ، لَا
بِأَكْلِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَحَبِّ الرَّمَانِ وَالْقَثَاءِ وَالْخِيَارِ وَالْفَقُوسِ

حلف لا يأكل لحماً

لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ سَمَكاً

يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ كَبِداً أَوْ كَرشاً أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ

حلف لا يأكل شحماً

يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ شَحْمَ الْبَطْنِ

حلف لا يأكل لحماً أو شحماً

لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ أَلِيَةً

حلف لا يأكل الشواء

يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ اللَّحْمَ الْمَشْوِيَّ وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ مِنَ
الْبَازَنْجَانِ وَالْجُزْرِ الْمَشْوِيَّانِ، إِلَّا إِذَا نَوَى ذَلِكَ

حلف لا يأكل الطَّيِّخَ

يَحْنُثُ بِمَا طَبَخَ عَلَى النَّارِ

حلف لا يفطر أو يتغذى
أو يتعشى أو يتسحر

يَعْتَبَرُ فِي حَنْثِهِ وَقْتُ الْفُطُورِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظَّهْرِ

وَالْغَدَاءِ مِنَ الظَّهْرِ إِلَى الْغُرُوبِ

وَالْعِشَاءِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

وَالسَّحُورِ مِنْ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ إِلَى الْفَجْرِ

صور تطبيقية في الحلف
على الدخول والمجيء

حلف لا يدخل بيتاً

لا يحنث بدخول الكعبة، أو
مسجد، أو بيعة، أو كنيسة

حلف لا يدخل هذا البيت،
فدخله منهجداً، أو بعدما
بُني بيتاً آخر

لا يحنث؛ لزوال اسم البيت

حلف لا يدخل هذه الدار

لا يحنث لو دخلها بعدما
جُعلت مسجداً، أو حماماً، أو
بستاناً

حلف لا يدخل هذه الدار،
فوقف في طاق باب لو
أُغلق كان خارجاً

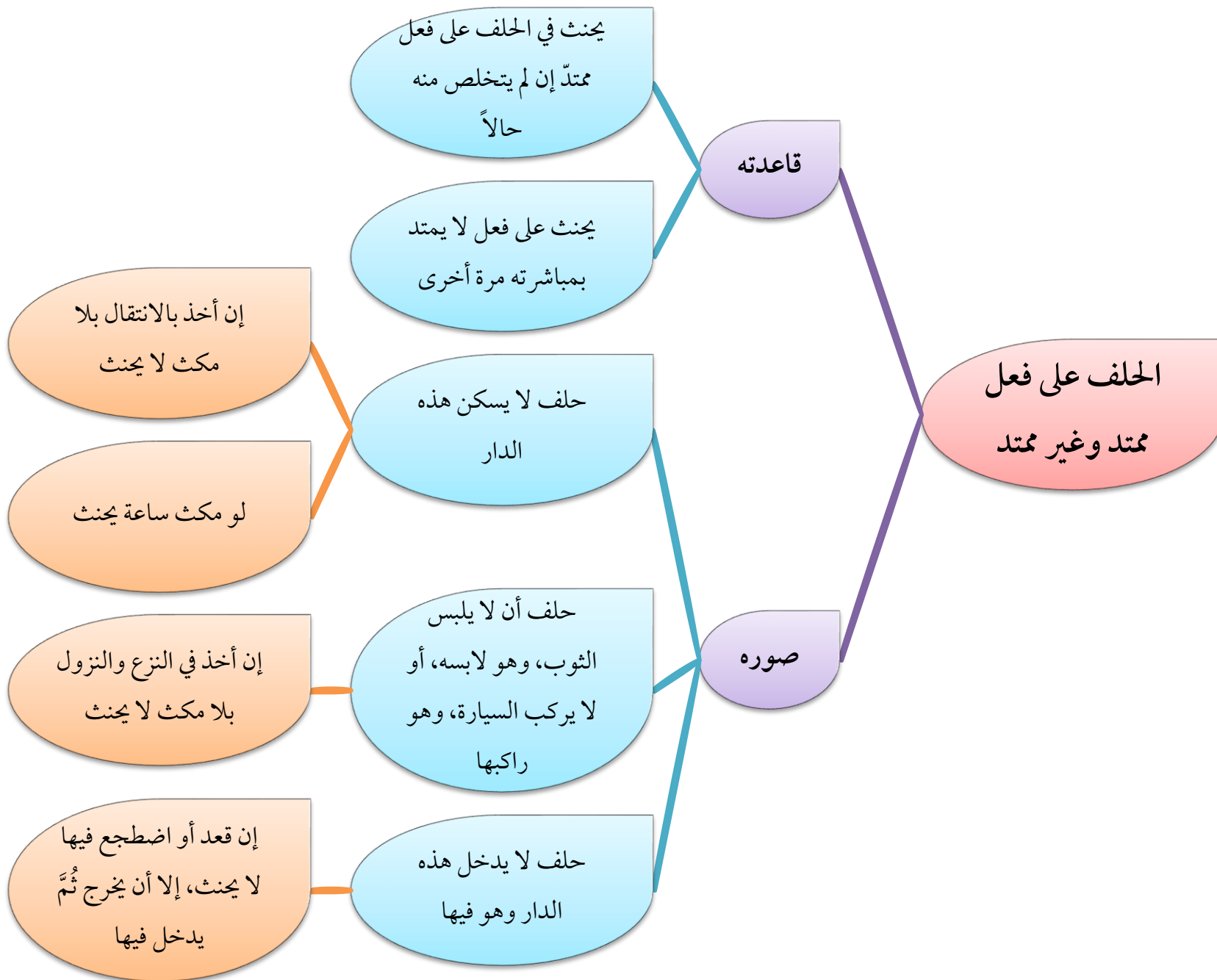
لا يحنث، ولو أدخل رأسه أو
إحدى رجله لم يحنث

حلف ليأتين غداً إن
استطاع

حنث إن لم يأت به بلا مانع
كمرض أو سلطان







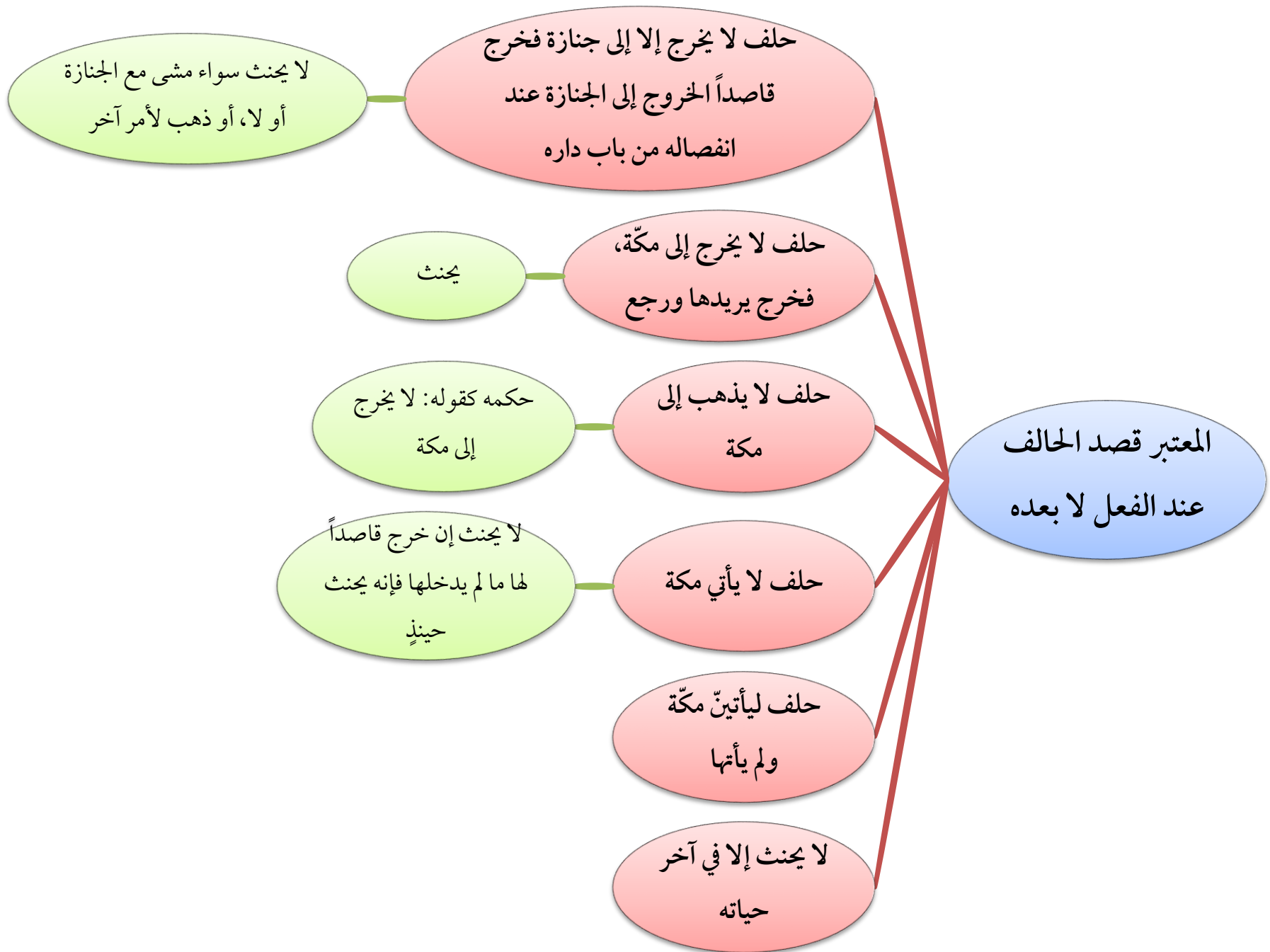
يحنث بالحلف على
الفعل إن فعله بنفسه
أو أمر غيره بفعله له

حلف لا يخرج أو لا
يدخل

إن خرج أو دخل محمولاً بلا
أمره راضياً لا يحنث

إن خرج أو دخل مكرهاً لا
يحنث

إن خرج أو دخل بفعله أو
أمر غيره أن يجمله ويخرجه أو
يدخله فإنه يحنث



يشترط للبرّ أن تأخذ
لكل خروج إذن

حلف لا
تخرج امرأته
إلا بإذنه

لا يحنث إن حصل
له إذن واحد

حلف لا
يخرج إلا إن
أذن

يحنث إن كلمه قبل
قدومه، ولا يحنث إن
كلمه بعد قدومه

حلف أن لا يكلم فلاناً
إلا أن يقدم زيد

يجب أن لا يفعله
أبداً

حلف قائلاً:
والله لا أفعل
كذا

يقع على مرّة

حلف قائلاً:
والله لأفعل
كذا

المعتبر في: «إلا بإذنه»: أي ملصقاً
بإذنه، وفي: «إلا إن أذن»: أي حتى
يأذن، وفي: «والله لا أفعل كذا»:
أي لا يفعل أبداً، وفي: «والله
لأفعل كذا»: أي يفعل مرة واحدة

إن هُجِرَ المعنى الحقيقي للفظ، ينصرف اليمين للمجاز منه،
وإن كانت له حقيقة مستعملة يحمل على الحقيقة، وإن كانت
له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف، يحمل على الحقيقة

حلف لا يأكل هذا الدقيق

حلف لا يأكل هذه الخنطة

حلف لا يأكل من هذه النخلة

لا يحنث لو استغف كما هو ويحنث بأكل ما
يتخذ منه: كالخبز والحلوى

إن أكلها قضمًا غير نيئة حنث، وإن أكل من
خبزها أو دقيقها أو سويقها لا يحنث

يحنث بأكله من ثمرها

متى عقد يمينه على
عين بوصف يدعو
ذلك الوصف إلى
اليمين يتقيّد اليمين
ببقاء ذلك
الوصف

حلف لا يأكل من هذا
الطلع شيئاً

لا يحنث بأكله منه بعد ما
صار بُسراً

حلف لا يأكل من هذا
البُسر

لا يحنث بأكله منه بعد ما
صار رُطباً

حلف لا يأكل من هذا الرُطب
فأكله بعد ما صار تمرّاً

لم يحنث

حلف لا يكلم هذا الشاب
فكلمه بعدما شاخ

يحنث

حلف لا يأكل من هذا
الحَمَل فأكله بعد ما كبر

يحنث

حلف لا يأكل من هذا اللبن فشربه أو
حلف لا يشربه فأكله

لم يحنث

حلف لا يشرب من هذا اللبن،
فتناول شيئاً مما يصنع منه:
كالجن والرائب وغيره

لم يحنث

حلف لا يذوق من هذا الخمر
فذاقه بعدما صار خلاً

لم يحنث

حلف لا يكلم امرأته هذه، أو صديق
فلان هذا، أو لا يدخل دار فلان هذه

يحنث بالكلام والدخول بعد
زوال الزوجية والصدقة والملك

حلف لا يكلم صاحب
هذا الثوب فباعه

يحنث إن
كلمه

تعتبر النية في الملفوظ لا في
المقتضى

حلف إن لبست، أو أكلت، أو شربت،
ونوى عيناً بأن قال: نويت الخبز أو
اللحم

لم يصدق أصلاً قضاءً ولا
ديانةً

حلف إن لبست ثوباً، أو أكلت طعاماً،
أو شربت شراباً، ونوى ثوباً معيناً، أو
طعاماً معيناً، أو شراباً معيناً

يصدق ديانةً لا قضاءً

تعتبر الحقيقة
الشرعية في الألفاظ
الشرعية

حلف لا يصلي
صلاة

يحنث بصلاة شفيع،
ولا يحنث بما أقل من
الشفيع

حلف لا يصلي

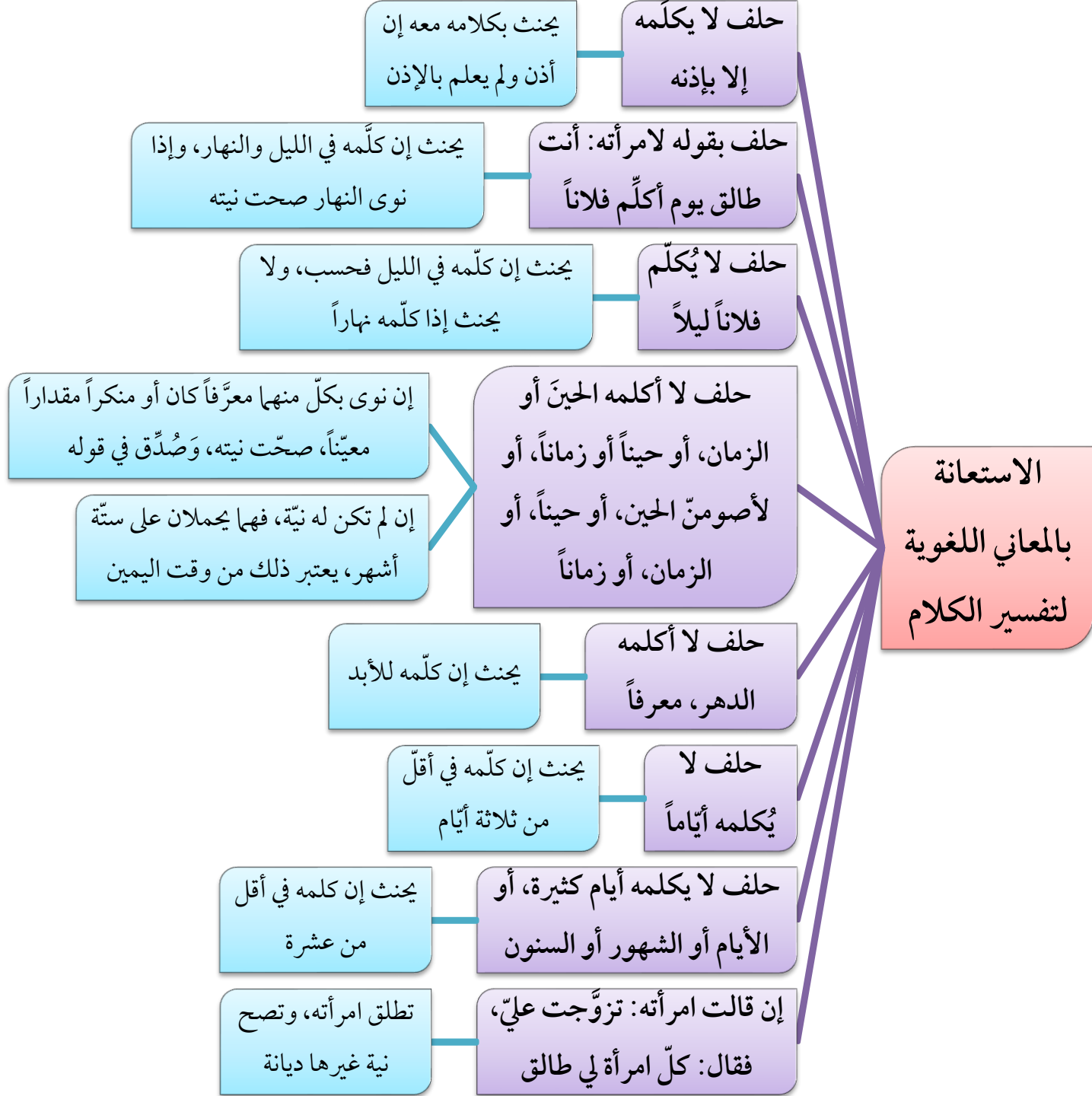
يحنث بصلاة ركعة، ويكون
تمام الركعة بنفس السجود
لا بالقعدة

حلف لا يصوم
يوماً أو صوماً

يحنث بتمام يوم

حلف لا يصوم

يحنث بصوم ساعة
بنية



النكاح، وإن قال الحالف: نويت أن لا أفعل بنفسي، صدق ديانة لا قضاء

الطلاق، وإن قال الحالف: نويت أن لا أفعل بنفسي، صدق ديانة لا قضاء

الصلح عن دم عمد

الخلع

الهبة

الصدقة

القرض

الإيداع

الإعارة

يحنث بفعل
من وكله أو
أمره في الحلف
على:

قضاء الدين أو قبضه

البناء، أو الخياطة، أو الكسوة، أو الحمل

الذبح، ولو نوى أن لا يلي ذلك بنفسه، صدق ديانة وقضاء

البيع

الشراء

الهبة بعوض

السلم

الإقالة

الإجارة

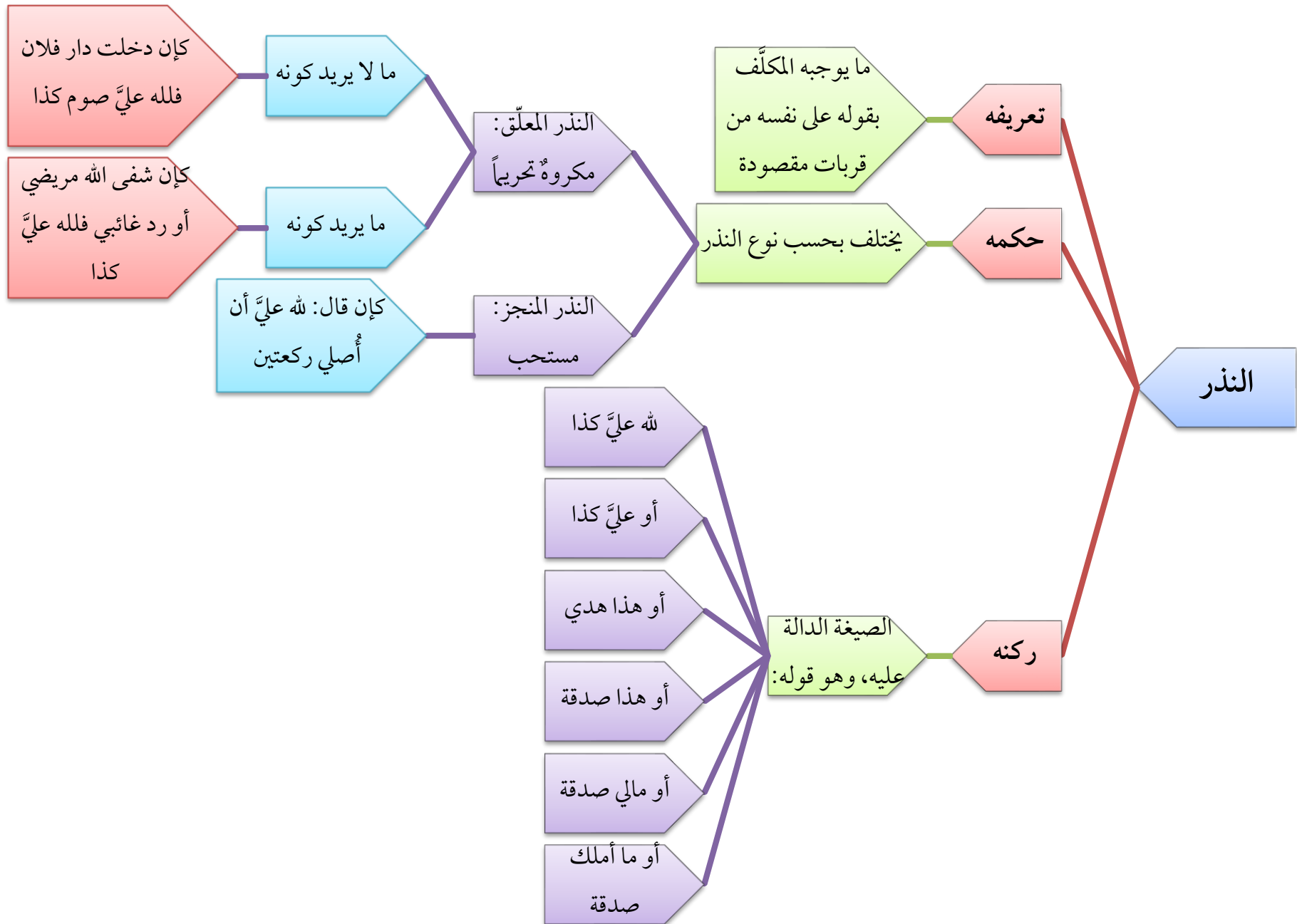
الاستئجار

الخصومة

القسمة

لا يحنث بفعل
وكيله في الحلف
على:

يسقط الحنث على
تصرف إن وكل غيره
به وكانت الحقوق
ترجع للوكيل، ولا
يسقط الحنث إن كانت
الحقوق ترجع للموكل



شروط النذر

ليس من شروط النذر عدم
الاكراه، فيعتقد في الجِدِّ والهنزل

شروط الركن

شروط الناذر

خلوه عن
الاستثناء

الإسلام

البلوغ

العقل

إن قال: لله عليّ كذا
إن شاء الله، لا يصح

قاعدة فيما
يصح النذر به:
ما له أصل في
الفروض يصح
النذر به، وما لا
أصل له في
الفروض لا
يصح النذر به

شروط المنذور به

كونه متصور الوجود في
نفسه شرعاً

كمن قال: لله عليّ أن أصوم ليلاً، لا يصح النذر

كونه
قربة

لا يصح النذر بالمباحات من الأكل والشرب واللباس والجماع والطلاق

لا يصح النذر بالمعاصي لعينها: كالقتل، وشرب الخمر، والزنا، والسرقه

كونه قربة مقصودةً
ومن جنسها واجب

لا يصح النذر بعبادة المرضى، وتشيع الجنائز، والاغتسال، ودخول المسجد، ومسّ المصحف

يصحّ النذر بالصلاة، والصوم، والحج، والعمرة، والإحرام، والهدي، والاعتكاف

كون المنذور به إن كان مالاً
مملوكاً للتأذر وقت النذر،
أو كان النذر مضافاً إلى
الملك، أو إلى سبب الملك

لو نذر بصدقةٍ ما لا يملكه للحال، لا يصحّ

مثال ما لا يملك: لله عليّ أن أتصدق بسيارة صديقي، لا يصح

مثال ما أضاف إلى الملك: كل مال أملكه فيما أستقبل فهو صدقة، يصح

مثال ما أضافه إلى سبب الملك، كإن قال: كل ما اشتريته أو أرثته فهو صدقة، يصح

أن لا يكون
مفروضاً ولا
واجباً

لا يصحّ النذر بفرض عين: كالصلوات الخمس، وصوم رمضان

لا يصح بفرض كفاية: كالجهاد، وصلاة الجنازة

لا يصح بالواجب العيني: كالوتر، وصدقة الفطر، والعمرة، والأضحية

لا يصح بالواجب الكفائي: كتجهيز الموتى، وغسلهم، ورد السلام

يستثنى منه نذر المعصية
لغيرها: كما لو قال: لله عليّ
صوم يوم النحر أو يوم من
أيام التشريق، فالنذر صحيحٌ
منعقدٌ، ويفطر ويقضي،
ويستثنى أيضاً: وجوب الشاة
فيها إذا نذر بذبح ولده

الوفاء بالنذر

أن يكون نذر
وسمى

يجيب الوفاء بما سمى حتى لو فعل
ذلك يلزمه الذي جعله على نفسه
ولم يجز عنه كفارة، وذلك في:

النذر المنجز: لله
عليّ صوم

النذر المعلق بشرط يراد كونه: إن شفى
الله مريضه فله عليّ صوم

إن كان التعليق بشرط لا يراد كونه:
كإن دخلت الدار، أو كلّمت فلاناً،
وإن زنيت:

يجزيه كفارة اليمين إن شاء، وإن
شاء أوفى بالمنذور

أن يكون نذر ولم
يسم

أن يكون الناذر
نوى شيئاً

لم يعلق على شرط، بأن قال: لله
عليّ نذر، ونوى صوماً

يجب الوفاء بما نوى في
الحال، ولا تجزئه الكفارة

علق على شرط، بأن قال: إن فعلت
كذا فله عليّ نذر، ونوى صلاة

يجب الوفاء بما نوى عند
وجود الشرط ولا تجزئه
الكفارة

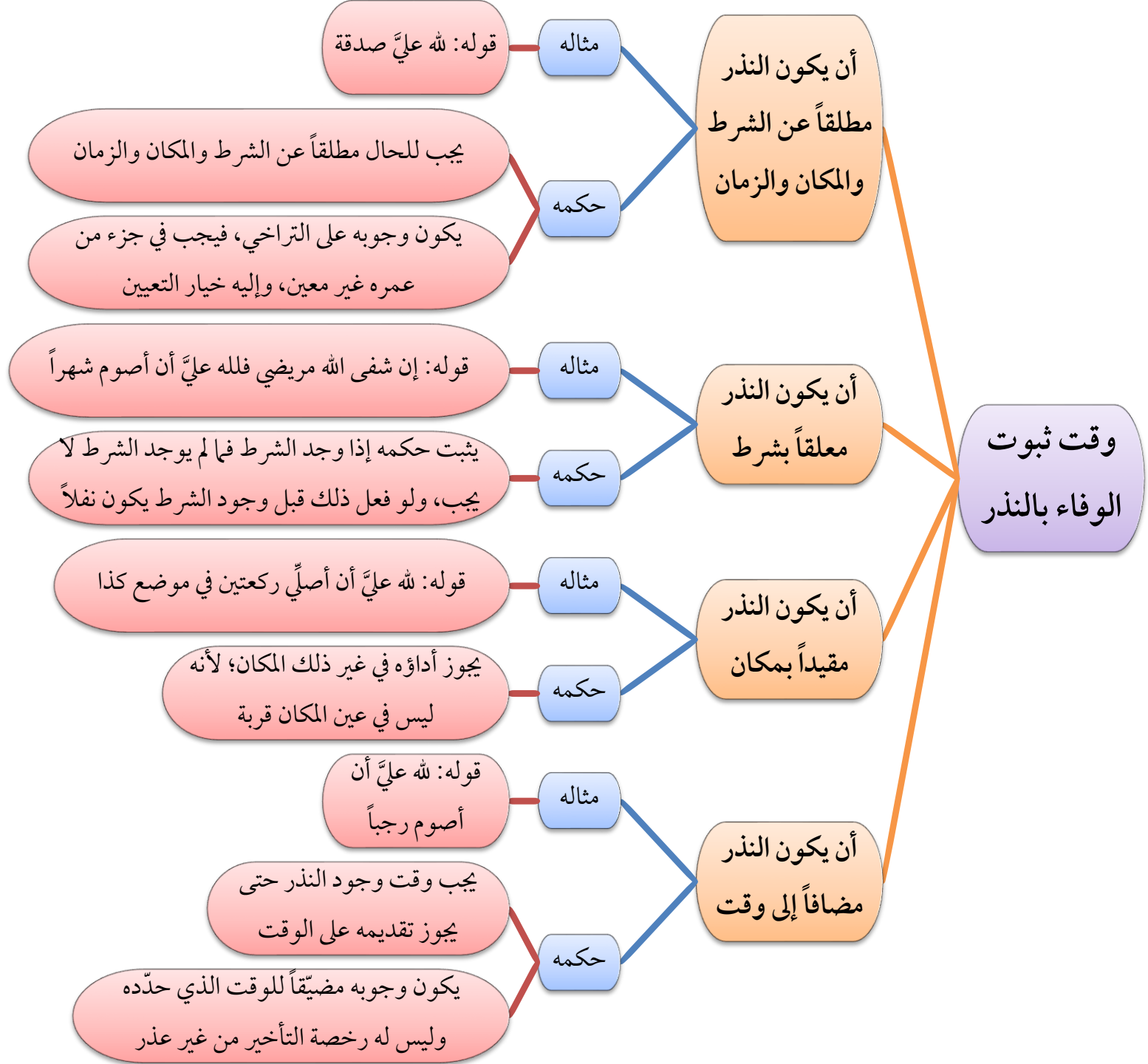
أن لا يكون الناذر
نوى شيئاً

لم يعلق بشرط، بأن قال: لله عليّ
نذر، ولم ينو شيئاً

عليه كفارة
اليمين، ويحنت
للحال

علق بشرط، بأن قال: لله عليّ
نذر إن نجحت، ولم ينو شيئاً

عليه كفارة اليمين
ويحنت عند
الشرط





مصرف النذر وأكل الناذر
منه

أكل الناذر من النذر

مصرفه

إن أكل من النذر أو أطعم هؤلاء، ضمن ما
أكل للفقراء

لا يجوز للناذر الأكل من نذره، سواء كان غنياً
أو فقيراً

الفقراء لا غير

تفسير النذر المبهم

نوى صياماً، ولم ينو عدداً

عليه صيام ثلاثة أيام في المطلق للحال، وفي المعلق إذا وجد الشرط

نوى طعاماً، ولم ينو عدداً

عليه طعام عشرة مساكين

قال: لله عليّ صدقة

عليه نصف صاع

قال: لله عليّ صوم

عليه صوم يوم

قال: لله عليّ صلاة، أو أن أصلي صلاة

عليه صلاة ركعتان

نذر صلوات شهر

عليه صلوات شهر، فيصلي كالمفروضات مع الوتر دون السنن

نذر أن يصلي ثلاث ركعات

عليه أربع ركعات

نذر نصف ركعة

لزمه ركعتان

نذر أن يصلي الظهر ثمانية

لا يلزمه الزائد

نذر أن يزكي النصاب عشراً

لا يلزمه الزائد

نذر حجة الإسلام مرتين

لا يلزمه الزائد

نذر أن يصلي بغير قراءة أو عرياناً

تلزمه صلاة بقراءة مستوراً

قال: لله عليّ صوم كذا كذا يوماً ولا نية له

عليه صوم أحد عشر يوماً

قال: لله عليّ صوم كذا وكذا يوماً ولا نية له

عليه صوم أحد وعشرين يوماً

قال: لله عليّ صوم بضعة عشر يوماً، ولا نية له

عليه صوم ثلاثة عشر يوماً

قال: لله عليّ صوم سنين

عليه صوم ثلاث سنين

قال: لله عليّ صوم السنين

عليه صوم عشر سنين

قال: لله عليّ صوم شهور

عليه صوم ثلاثة أشهر

قال: لله عليّ صوم الشهور ولا نية له

عليه صوم عشرة أشهر

قال: لله عليّ صوم جُمع هذا الشهر ولا نية له

عليه صوم كل يوم جمعة في ذلك الشهر

قال: لله عليّ صوم أيام الجمعة

عليه صوم سبعة أيام

صور تطبيقية للنذر

قال: لله عليّ المشي إلى بيت الله تعالى، أو إلى الكعبة، أو إلى مكة، أو إلى بكة

عليه حجة أو عمرة ماشياً، وإن شاء ركب وعليه ذبح شاة لركوبه

قال: لله عليّ أن أصوم شهراً متتابعاً

إن أفطر يوماً في الشهر، لزمه إعادة الشهر من أوله

قال: لله عليّ أن أصوم رجب متتابعاً

إن أفطر فيه يوماً، فعليه قضاء ذلك اليوم وحده

قال: لله عليّ صوم يوم، فأصبح من الغد لا ينوي صوماً، فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصومه عن نذره

لم يجزه عن النذر

قال: لله عليّ صوم غداً فأصبح من الغد لا ينوي صوماً، فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصومه عن نذره

أجزأه عن النذر

قال: لله عليّ أن أصوم غداً، ثم أصبح فنوى أن يصوم تطوعاً

يقع صيامه عن النذر

قال: لله عليّ أن أصوم رجب، ثم ظاهر من امرأته، فصام شهرين متتابعين أحدهما رجب

أجزأه من الظهار كما نواه وعليه قضاء المنذور

قال: ما أملك صدقة

يُمسك بعض ماله، وينفق الباقي

قال: مالي صدقة

هذا على الأموال التي فيها الزكاة من الذهب والفضة وعروض التجارة والسوائم

نذر بقربة مقصودة من صلاة أو صوم فقال رجل آخر: عليّ مثل ذلك

يلزمه النذر أيضاً

قال: كلُّ مالي هدي، وقال آخر: وعليّ مثل ذلك

عليه أن يهدي جميع ماله

رسوم الحظر والإباحة

فرض

وهو بقدر ما يندفع
به هلاكه، ويُمكنه
من أداء الصَّلاة قائماً

حكم

الأكل

مندوب

وهو ما يتقوى به
على فعل الطاعات

مباح

وهو ما كان منتهياً
إلى الشَّبع؛ ليزيد
قوّته

حرام

وهو ما فوق الشَّبع

سنن الأكل والشرب

أن ينوي به التقوي على العبادة

الاجتهاد في تكثير الأيدي عليه

غسل اليدين قبله وبعده

لعق الأصابع بعد الفراغ منه

لحس الطبق من بقايا الطعام

البسملة أوله والحمدلة آخره

الأكل مما يليه

الأكل بيمينه

أن يدار الطعام على يمينه

الشرب في ثلاثة أنفاس ولا يتنفس في الكوز

الشرب قائماً من زمزم وفضل وضوئه وفي غيرهما قاعداً

مكروهات الأكل والشرب

أكل وسط الخبز وترك حواشيه

اتخاذ ألوان الطعام أكثر من الحاجة

السكوت حالة الأكل

ترك اللقمة الساقطة من اليد

الأكل في الطريق والمقابر

عيب الطعام

مسح الأصابع والسكين في الخبز

شرب الدخان

لبن الأتان ولحومها

بول الإبل ولحم الفرس

لحم الجلالة ولبنها

الشرط الاتقاء بالعضو
الذي يقصد الاستعمال به،
ففي الشرب لما كان
المقصود الاستعمال بالفم
اعتبر الاتقاء به دون اليد

استعمال الذهب والفضة وغيرها

التمويه (الطي) الذي
لا يخلص، فلا بأس
باستعماله بالاتفاق

يكره الأكل والشرب والإدھان
والتطيب من إناء ذهبٍ وفضّة

يكره الأكل بملعقة من ذهب أو فضة

يكره الاكتحال بميل من الذهب أو الفضة

يكره استعمال الذهب والفضة في مكحلة ومراة
وقلم ودواة وطست وإبريق وساعة ونحوها

لا يكره الأكل والشرب من إناء رصاص،
وزجاج، وبلور، وعقيق، ونحاس وصفر،
وحديد، وخشب، وطين، وخزف

لا يكره الشرب من إناء مفضّض (أي مزوق ومرصّع
بالفضة) أو مضبّب (أي مشدود بالضباب) بشرط أن
يكون متقياً لموضع الفضة، فلا يجعلها في موضع الفم

يجوز الجلوس على الكرسي أو السرير أو السرج المفضّضة أو
المضببة، بشرط أن يكون مُتَقِيّاً لموضع الفضة فلا يجلس عليها

يجوز القراءة من المصحف مذهباً أو
مفضّضاً، ويحتنب موضع الأخذ

سؤال المال والطعام

من يملك
قوت يومه

لا يحل له سؤال
الآخرين

من اشتد جوعه
وعجز عن كسب
قوته

يجب على كل من علم
بحاله إطعامه

إن لم يَعْلَمْ به أَحَدٌ يجب عليه أن يسأل وَيُعْلِمَ
بحاله، فإن لم يفعل حتى مات كان قاتل نفسه

يباح إعطاء السائل
في المسجد ويكره

إذا كان يتخطى رقاب
الناس

إذا كان يمر بين يدي
المصلين

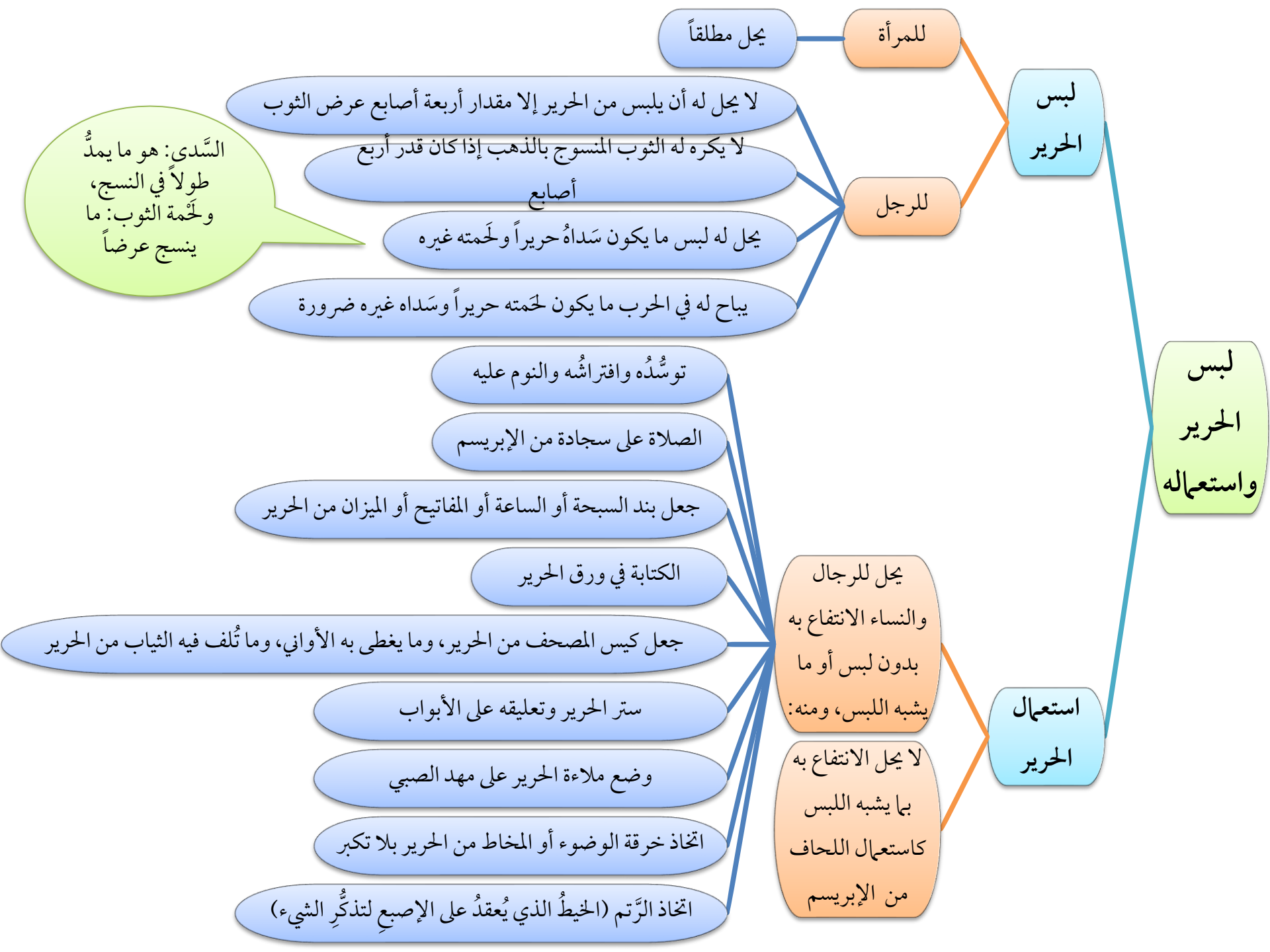
إذا كان يسأل الناس
إلحاحاً

يباح للمحتاج أخذ الصدقة ما
لم يملك نصاب الحرمان

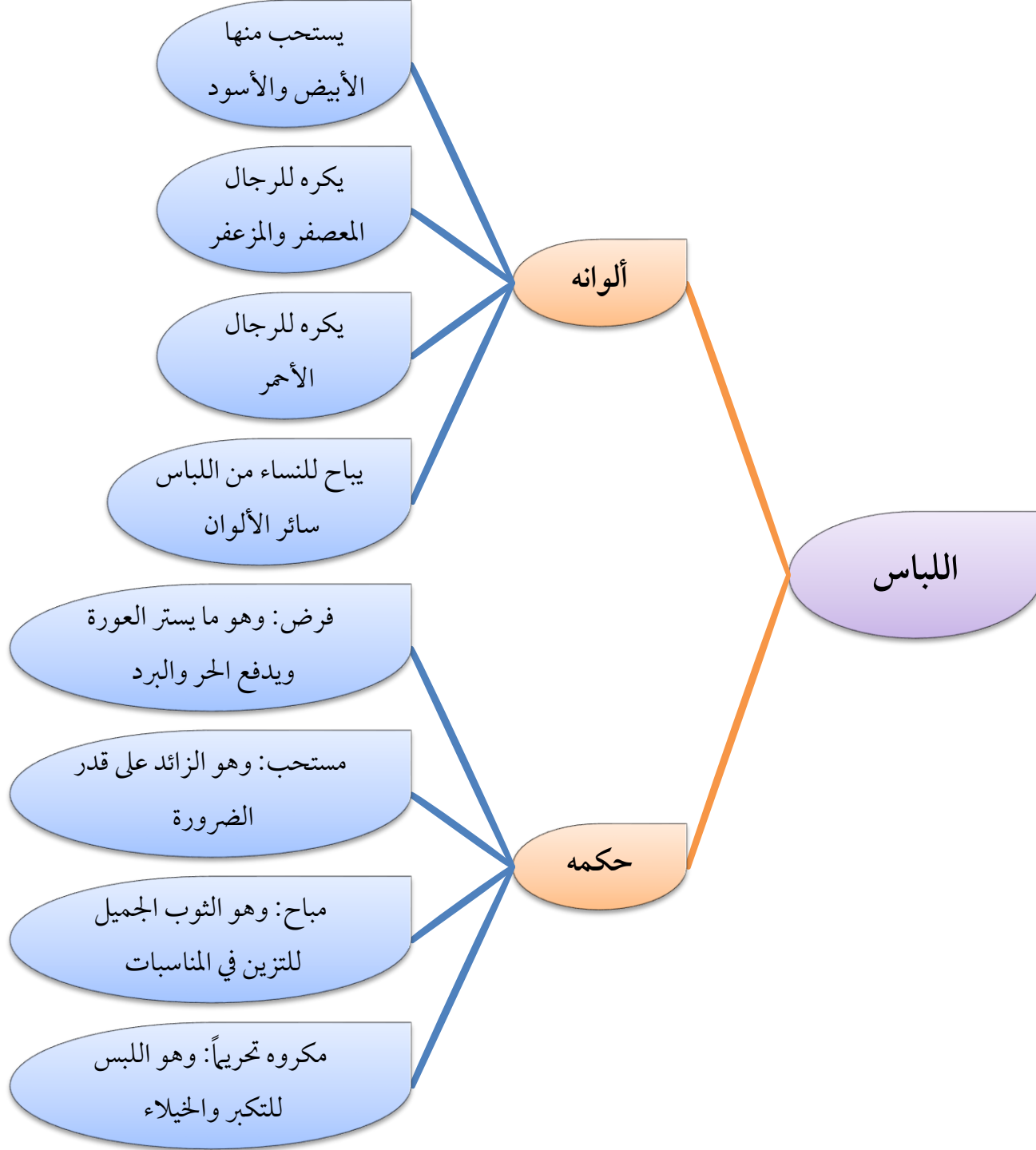
المعطي للصدقة أفضل من
آخذها، ويده هي العليا

الفقير الصابر أفضل من
الغني الشاكر

نصاب الحرمان: ما زاد عن
حاجته الأصلية: من البيت
واللباس والطعام ووسيلة نقل،
وبلغ مقدار نصاب الزكاة ولم
تجب فيه الزكاة؛ لعدم النماء من
عدم حولان الحول مثلاً







أحكام النظر

نظر الرجل إلى الرجل

يحل إلى ما عدى ما بين السرة إلى ما يجاوز الركبة

لا بأس أن ينظر إلى عورته عند الضرورة كالتداوي

نظر المرأة إلى المرأة

يحل للمسلمة النظر إلى ما عدى ما بين السرة والركبة

لا بأس أن تنظر إلى عورتها عند الضرورة كالتداوي

لا تنظر الكافرة إلى بدن المرأة المسلمة

نظر الرجل إلى المرأة

النظر إلى الزوجة

يحلّ له النظر إلى جميع جسد زوجته بلا استثناء

النظر إلى المحارم

يحلّ له النظر إلى رأسها، ووجهها، وصدرها، وساقها، وعضدها، إن أمن الشهوة وإلا لم يجز له النظر والمسّ

لا يحل له النظر إلى ظهرها وبطنها

يكره له النظر إليها بالملابس الضيقة

النظر إلى الأجنبية

يحلّ له النظر إلى وجهها وكفيها فقط إن أمن الشهوة

إن تيقن، أو كان أكبر رأيه، أو شكَّ أنّه يشتهيها، فلا يُباح له النظر إلى وجهها وكفيها

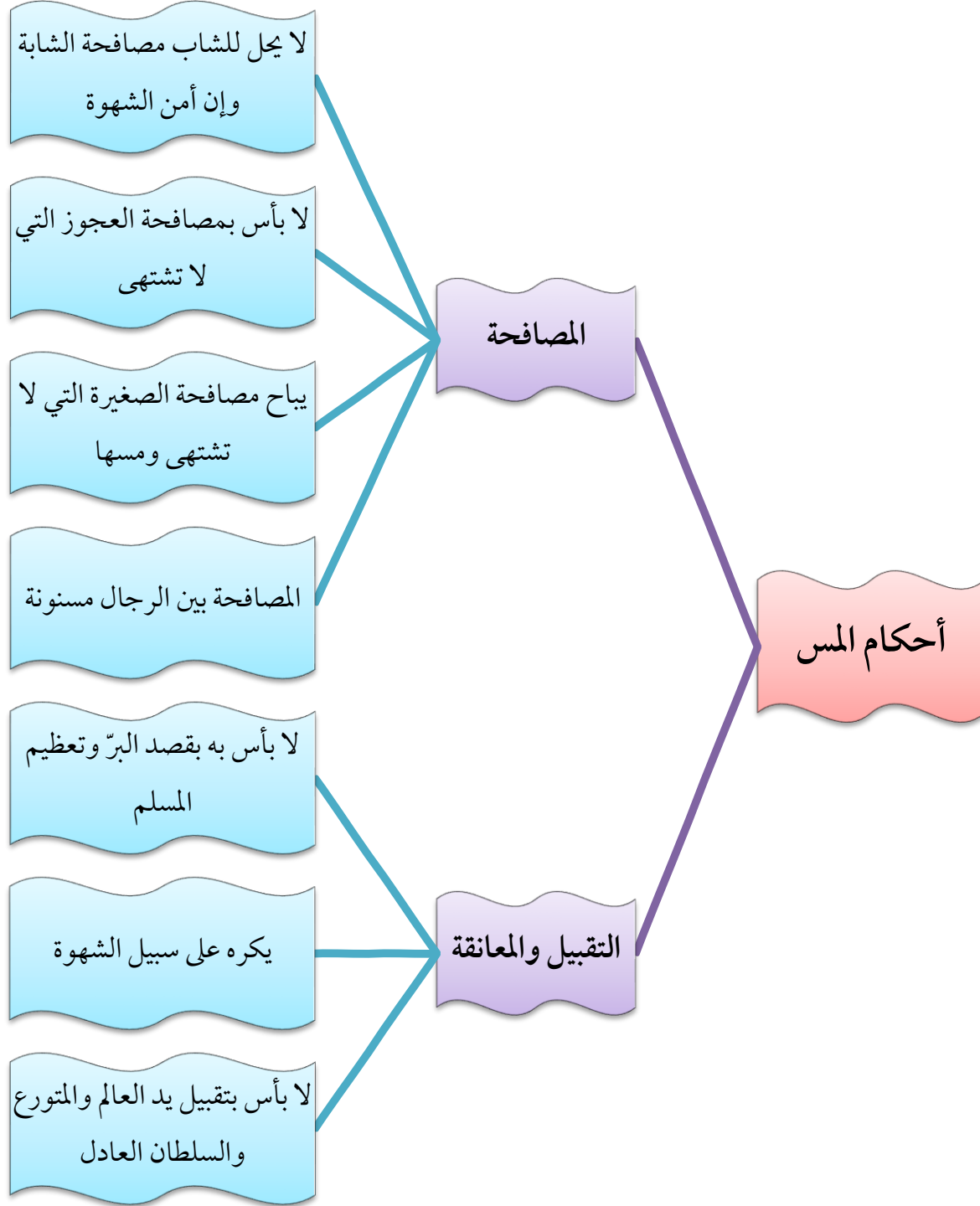
إن كانت مستورة بالثوب وكان ثوبها صفيقاً لا يلتصق ببدنها لا بأس بالنظر إليه

إن كان ثوبها رقيقاً، أو كان صفيقاً، لكنّه يلتزق ببدنها حتى يستبين له جسدها، فلا يحل له النظر إليه

نظر المرأة إلى الرجل

تنظر إلى ما عدى ما بين السرة والركبة إن أمنت الشهوة والفتنة، أو كان ذلك أكبر رأيها

إن كان في قلبها شهوة، أو في أكبر رأيها أنّها تشتهي، أو شكّت في ذلك، فيستحب لها أن تغض بصرها



النمص

الحنفية

عدم جواز الأخذ من
الحواسب للمرأة مقيد
بحالة كونه للأجانب
ممن يحرم عليها إظهار
الزينة لهم، أو أن يكون
في أخذه إيذاء، وإلا
فيجوز إن كان في
وجهها شعر ينفر
زوجها عنها بسببه

الشافعية

يجوز تنمص المرأة
المتزوجة بإذن زوجها،
أما بغير إذن الزوج،
فإنه يحرم التنمص
عندهم، وذهب
النووي إلى الحرمة
مطلقاً

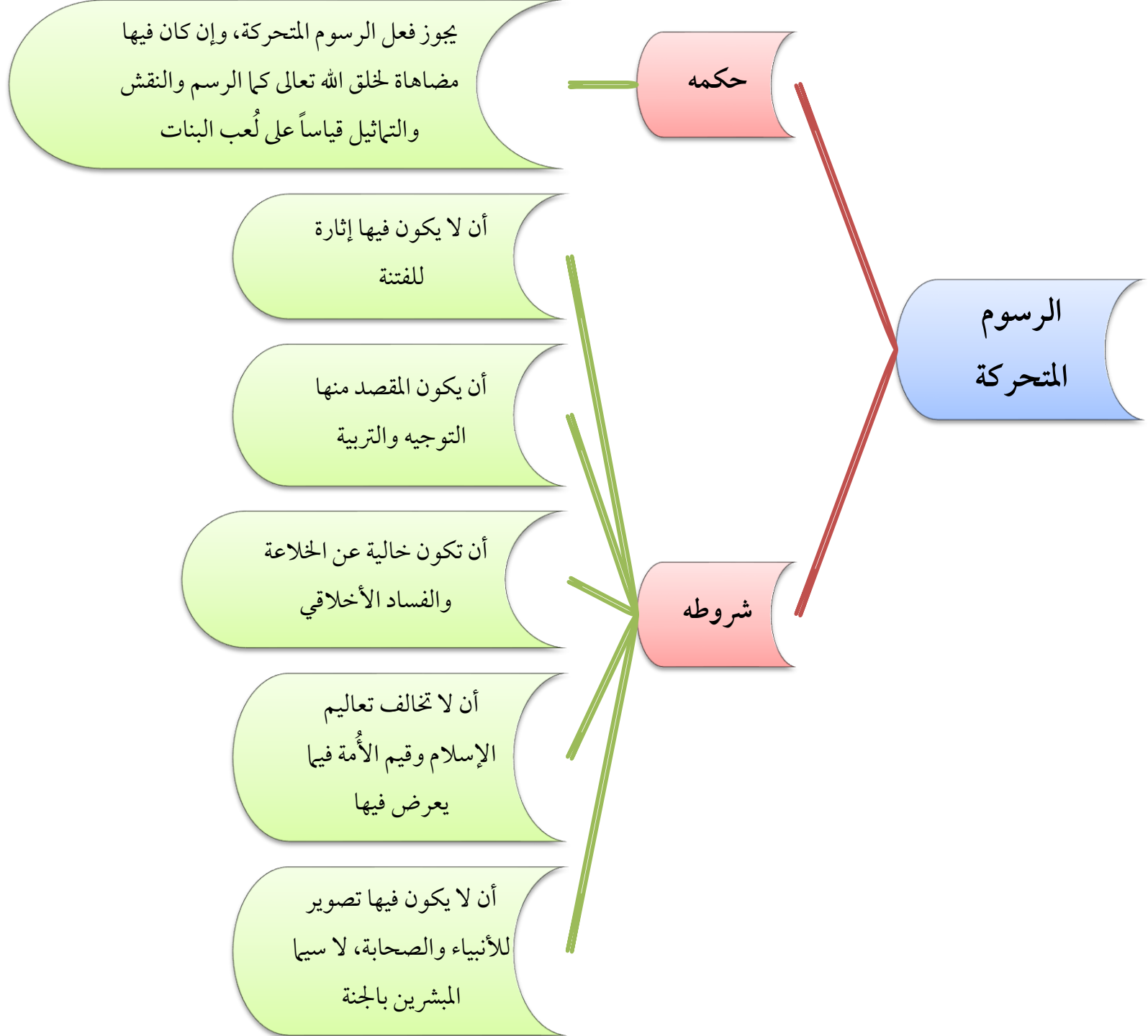
المالكية

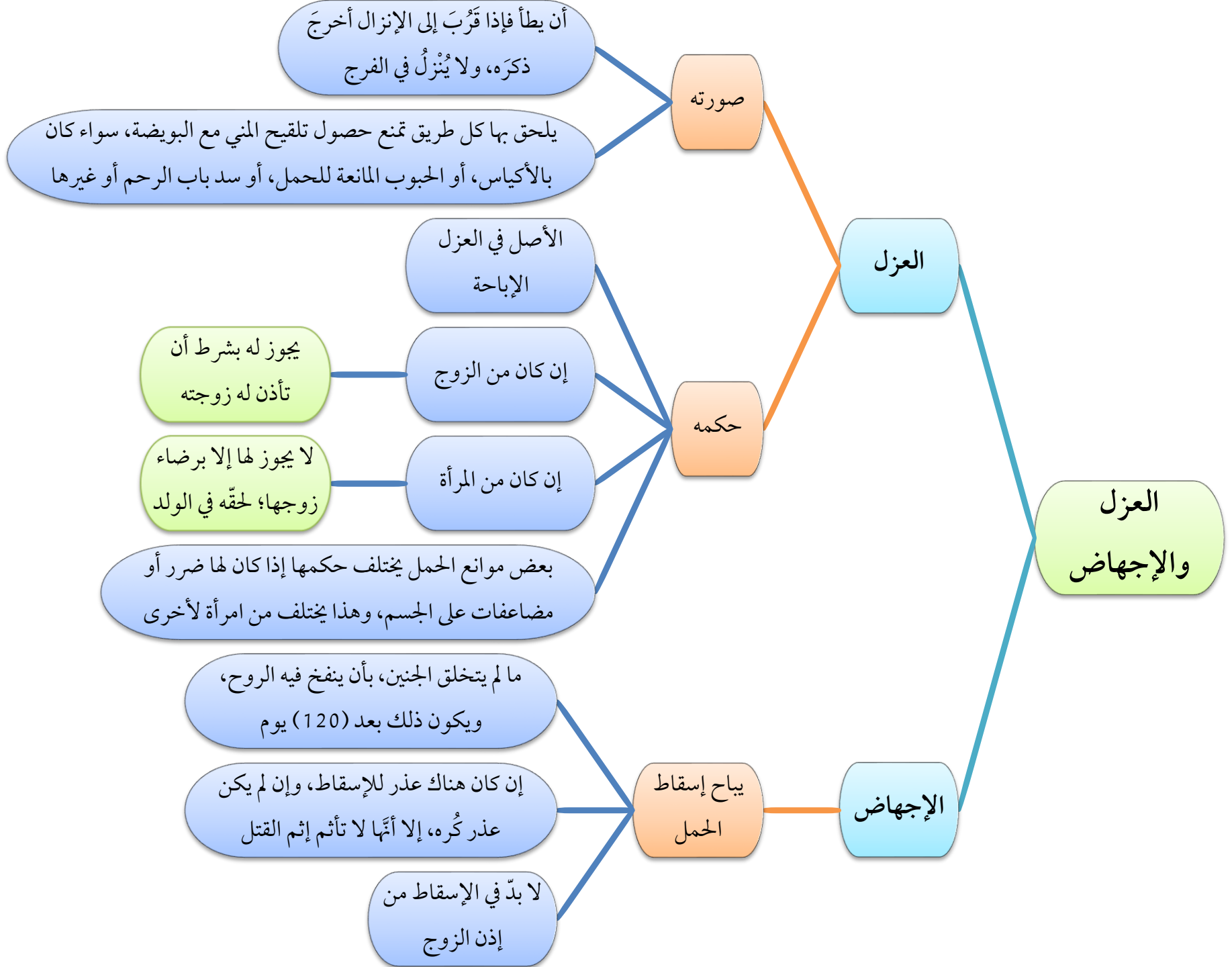
حملوا النهي الوارد في
النمص على ما إذا
كانت المرأة معتدة
للوفاة، أو المفقود
زوجها فحسب

الحنابلة

حرموا التنف وأجازوا
الحلق والحف، فالنمص
عندهم: هو تنف شعر
الوجه ويشمل الحاجب،
وخصوه بالتنف دون
باقي طرق الإزالة، لكن
صرح ابن الجوزي من
الحنابلة بإباحته وحمل
النهي على التدليس، أو
أنه كان شعار الفاجرات







ما يجوز من المسابقات

المسابقة بالعوض المالي

شروط جوازها

- كونها في الأنواع الأربعة: الحافر، والخف، والنصل، والقدم
- كون الخطر - أي المال - فيه من أحد الجانبين، إلا إذا وجد فيه محلاً

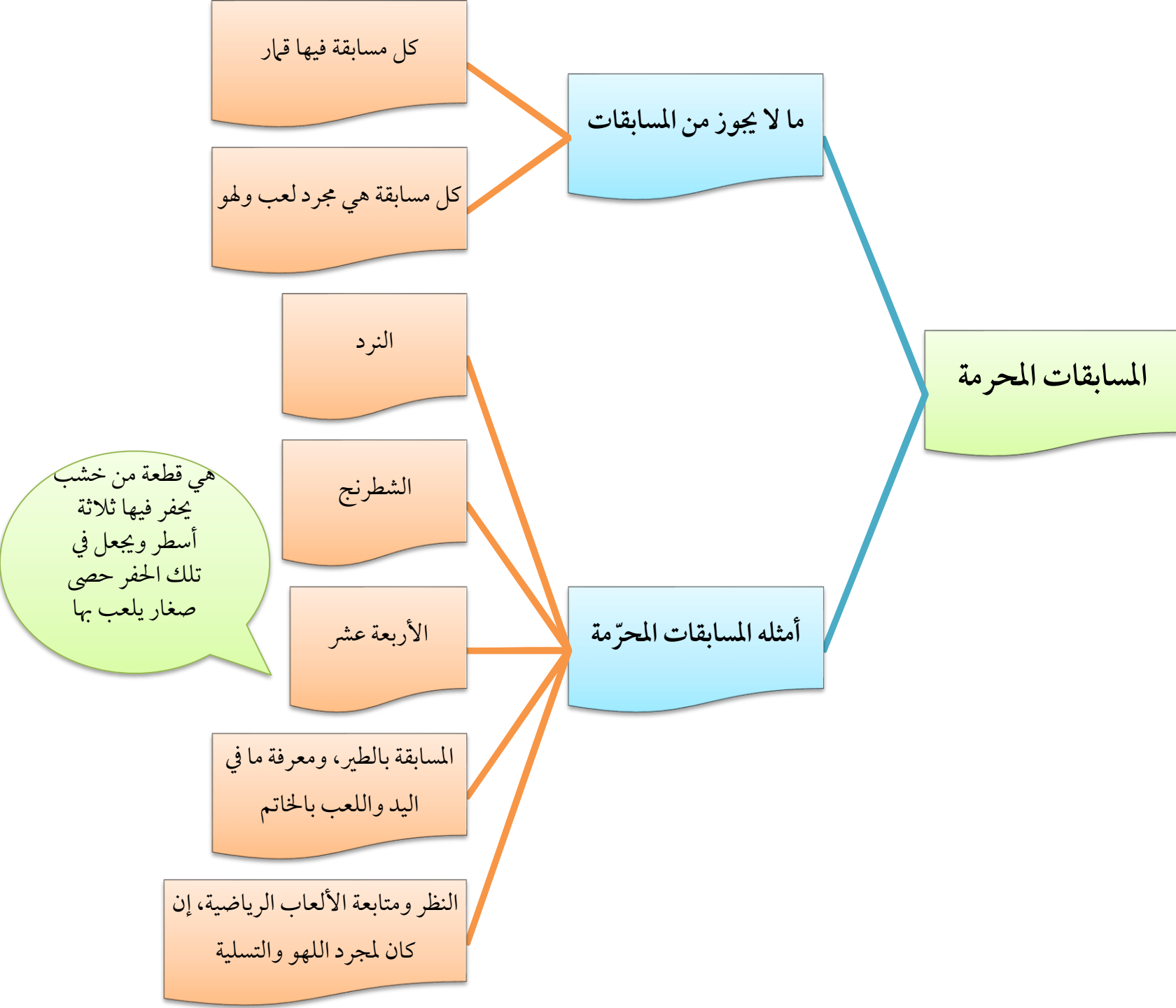
صور جوازها

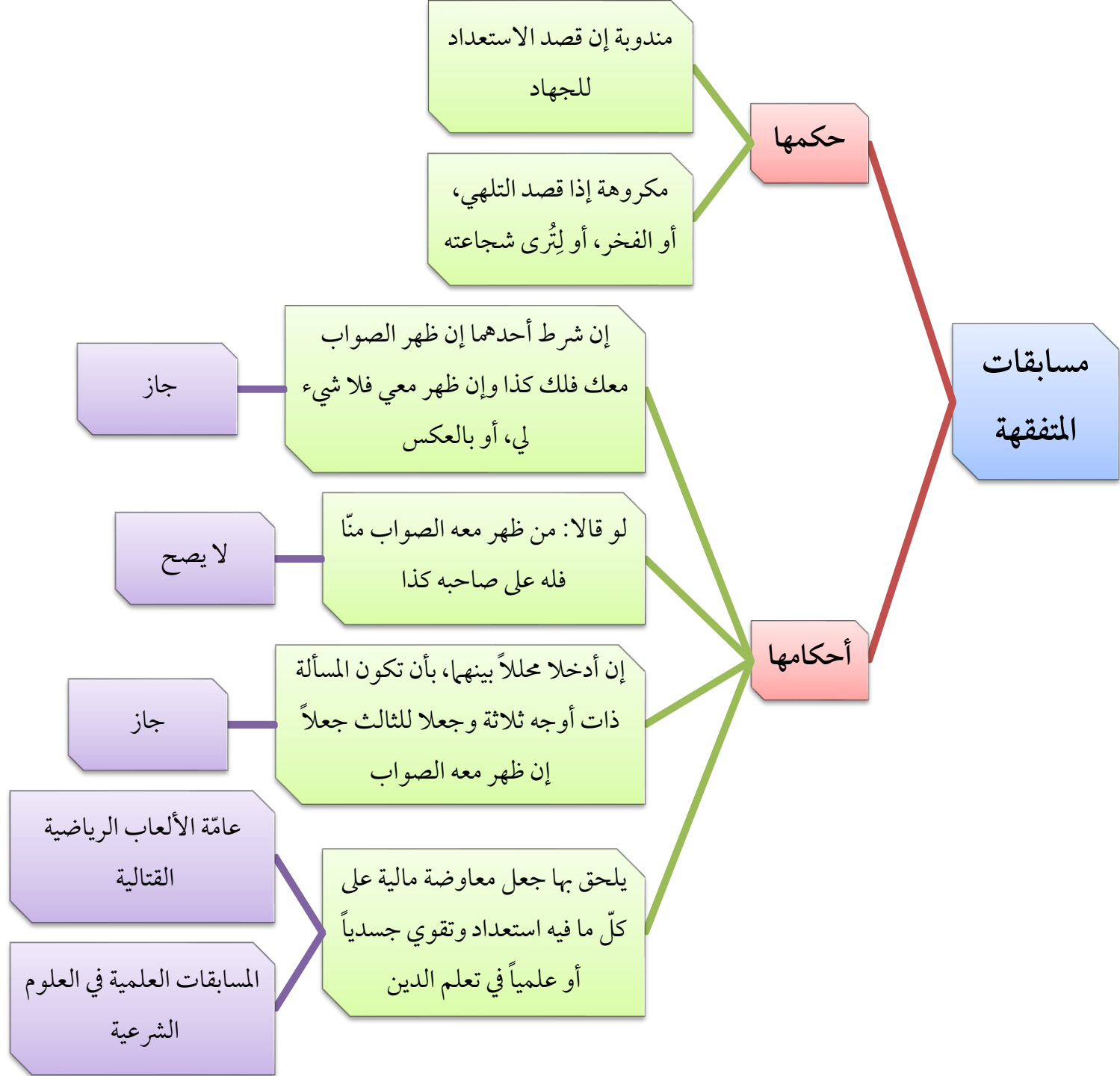
- كون الخطر من أحد الجانبين فقط
 - قال أحدهما لصاحبه: إن سبقتني فلك عليّ كذا، وإن سبقتك فلا شيء عليك
- كون الخطر من الجانبين ولكن أدخلوا فيه محلاً بشرط كون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق
 - بأن كانوا ثلاثة لكن الخطر من الاثنين منهم ولا خطر من الثالث
- كون الخطر من ثالث
 - بأن يقول رجل لرجلين: من سبق منكما فله كذا

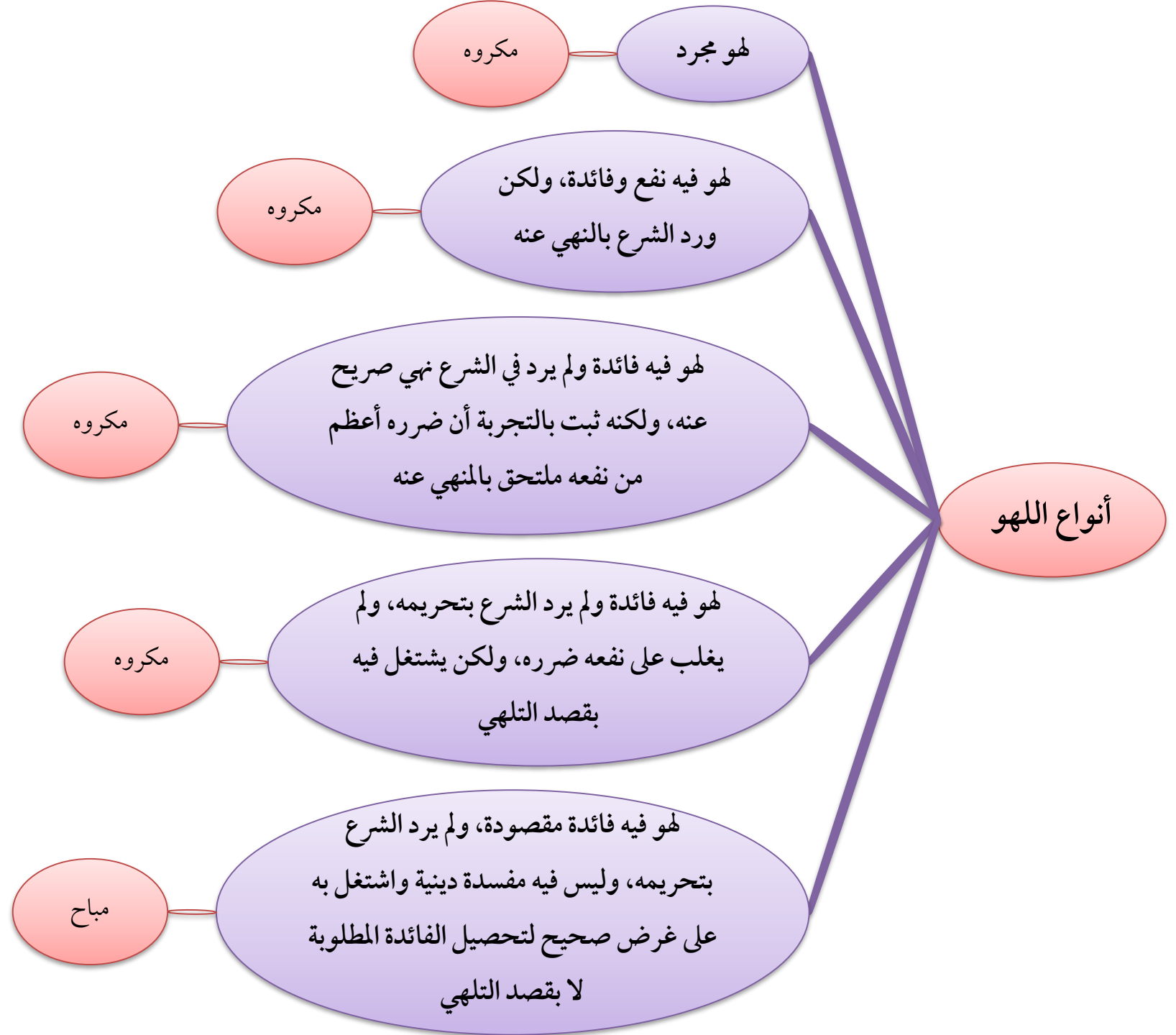
المسابقة بدون عوض مالي

- يندرج تحتها كلّ الألعاب الرياضية الشائعة إن كان يقصد بها التقوي، وإن خلت عن كشف العورات والاختلاط وإثارة العصبية الجاهلية وغيرها
- تجوز في كل شيء من الملاعب التي تعين على الجهاد والتعلم بلا قصد التلهي
- يندرج تحتها كافة أنواع المسابقات التعليمية للعلوم المختلفة

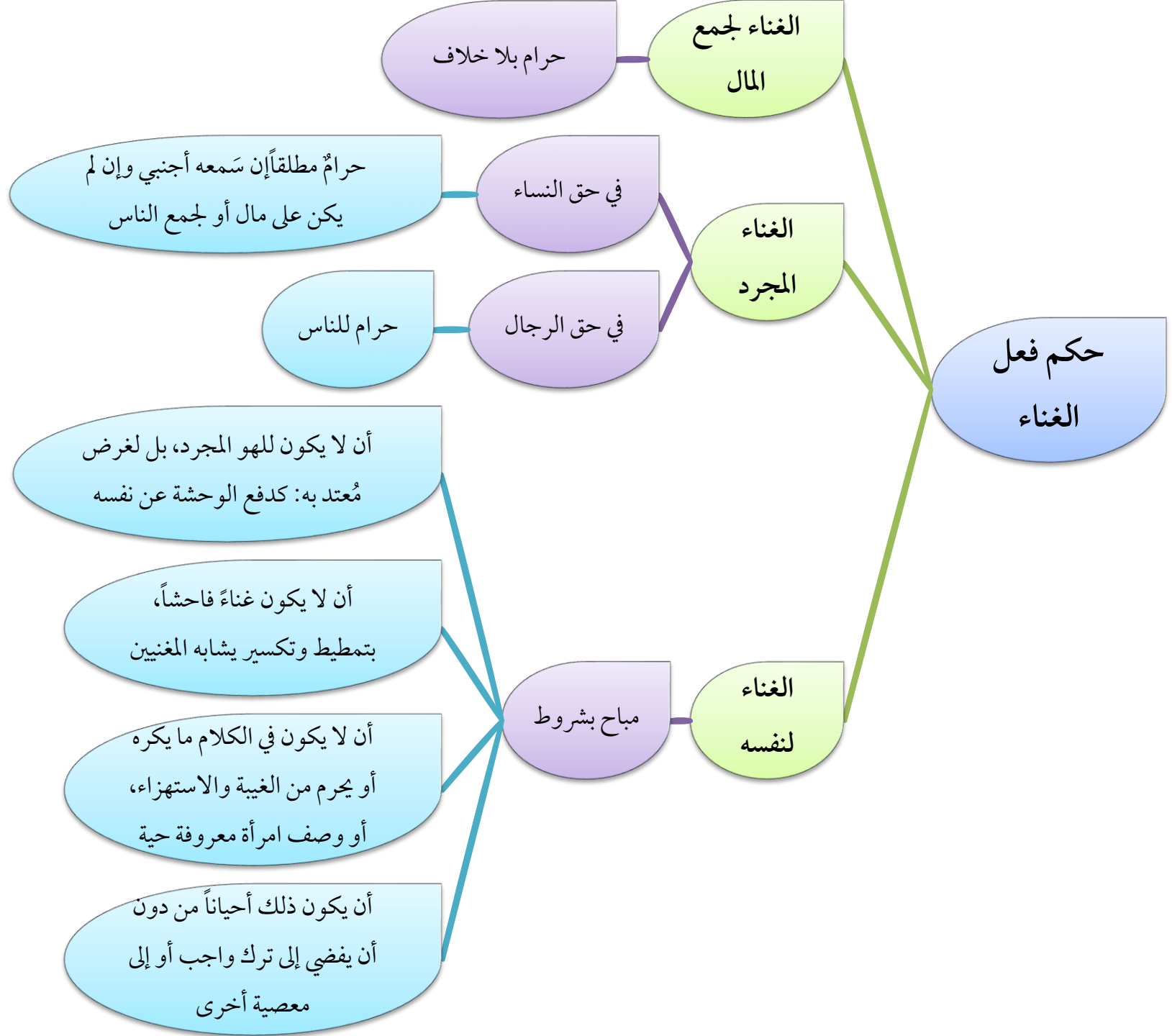
- المسابقة بالبقر والسفن والسباحة
- اللعب بالصولجان؛ لمن يريد الفروسية
- رمي البندق والحجر
- المسابقة بالأصابع مع قتل كلّ يد صاحبه
- الوقوف على رجل، إن قصد به التقوي على الشجاعة
- معرفة ما بيده من زوج أو فرد إن قصد به التمرن على معرفة الحساب











الاستماع إلى الغناء

شروطه

أن لا يكون فيهم أمرد

أن تكون جماعتهم
من جنسهم

أن تكون نية القول
الإخلاص لا أخذ الأجر
والطعام

أن لا يجتمعوا لأجل طعام
أو فتوح

أن لا يقوموا إلا
مغلوبين

أن لا يظهروا وجداً
إلا صادقين

حكمه

سماع مستحب

إن كان السماع المباح السابق
ذكره المستمع له من أهل
المعرفة والشهود (المتصوفة)

سماع مباح

إذا كان المجلس خالياً من
الخمر والزنى واللواط
والمس بشهوة والتقبيل
والنظر بشهوة لغير الزوجة

إذا كان للسامع قصد حسن
ونية صالحة وباطن نظيف
طاهر من الهجوم على
الشهوات المحرمة

سماع محرم

إن اقترنت هذه الآلات وهذا
السماع بالخمر أو الزنى أو
اللواط أو دواعي ذلك من
اللمس بشهوة والتقبيل أو
النظر بشهوة لغير الزوجة

إن كان في المقصد والنية
الشهوات المحرمة، بأن
تصور في نفسه شيئاً من
ذلك، واستحسن أن يكون
موجوداً في المجلس

إجابة دعوة فيها لهو وغناء

أن يكون المدعو غير
مقتدى به؛ بأن كان
من العوام

أن يكون المدعو
مقتدى به: كالمفتي
والقاضي

إن عَلمَ باللعب
والغناء قبل
حضوره

إن حدث اللعب
والغناء بعد
حضوره

إن لم يقدر على
منعهم من المنكر
يخرج ولا يقعد

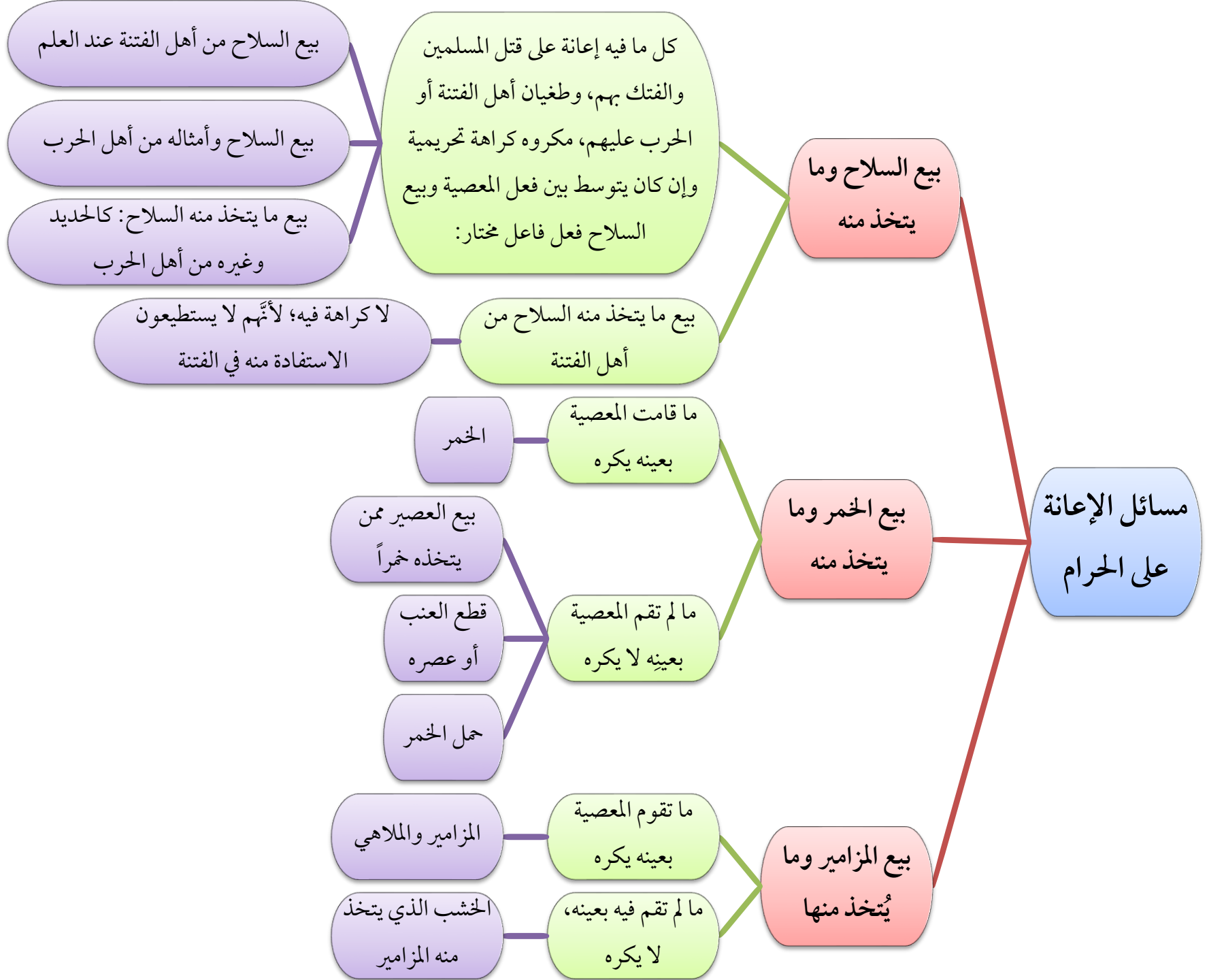
عليه أن لا يحضرها؛ لأنه لا
يلزمه إجابة الدّعوة إذا كان
هناك منكر

إن كان اللهو
والغناء على المائدة

إن لم يكن اللهو والغناء
على المائدة، بأن كان
المنكر بقربه

لا يقعد، ويقوم
ويخرج

عليه أن يقعد ويأكل ولا
يخرج، وإن قدر على المنع
منعهم وإن لم يقدر يصبر



ضابطة الإعانة على الحرام

في الأعمال

يكفي فيما لم تقم المعصية بعينه أن
يتوسط فعل فاعل مختار، كما في:

رعي الخنازير

تعمير الكنيسة

بيع الملابس للنساء
المتبرجات

العمل في الصالونات
النسائية للتجميل

إركاب أصحاب سيارات
الأجرة للنساء الفاسقات

ما لم تقم المعصية فيه بعينه (أي
عينه ليست منكراً، فتتغير حالته
بعد البيع، بأن كان قابلاً لأن
يستفاد منه في أشياء مباحة
ومحرمة، لكن بفعل الفاعل
المختار هو الذي اختار المحرمة،
فانقطعت نسبته عن البائع أو
الحامل أو الراعي)

غير مكروه،
ويطيب أجره

ما قامت المعصية
فيه بعينه (أي عينه
منكرٌ لا تقبل إلا
الفعل المحظور)

مكروه: كبيع
الخمر
والمزامير

رسوم الصيد



كيفية تعلم الجارح الصيد

سباع البهائم (الكلب،
الفهد)

بترك الأكل ثلاث مرات

إن أكل الكلب من الصيد
لا يؤكل

سباع الطيور (البازي،
الصقور، النسور)

أن يحبك إذا دعوته

إن أكل البازي من الصيد
يؤكل

إدراك الحيوان قبل موته

إن أدرك متردية أو نطيحة أو ما
أكل السبع وفيها مثل حياة المذبوح

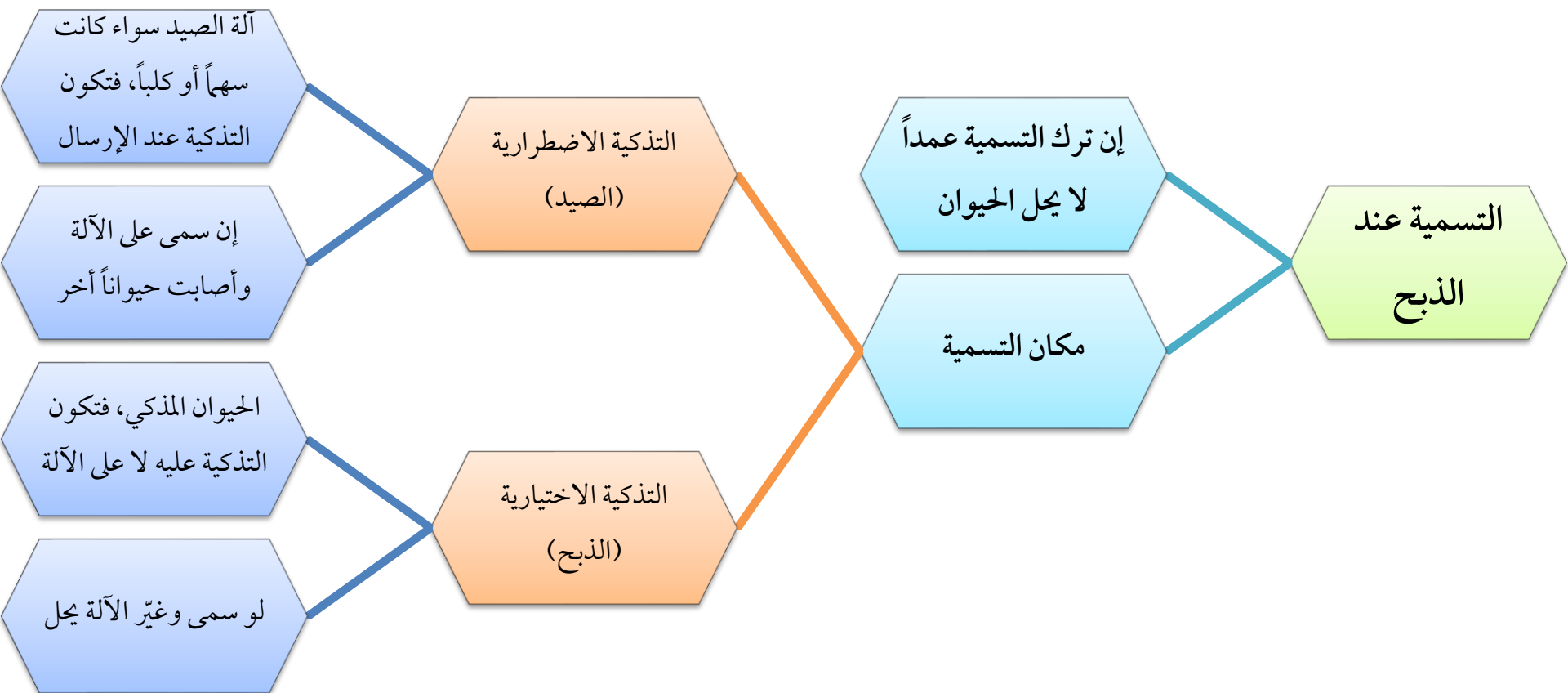
تحل بذكاتها

إن كان فيه مثل حياة المذبوح

لم يجب تذكيته

إذا أدركه فيه حياة قوة حياة المذبوح

يجب أن يذكيه



آلة الصيد سواء كانت
سهماً أو كلباً، فتكون
التذكير عند الإرسال

التذكير اضطرارية
(الصيد)

إن ترك التسمية عمداً
لا يحل الحيوان

التسمية عند
الذبح

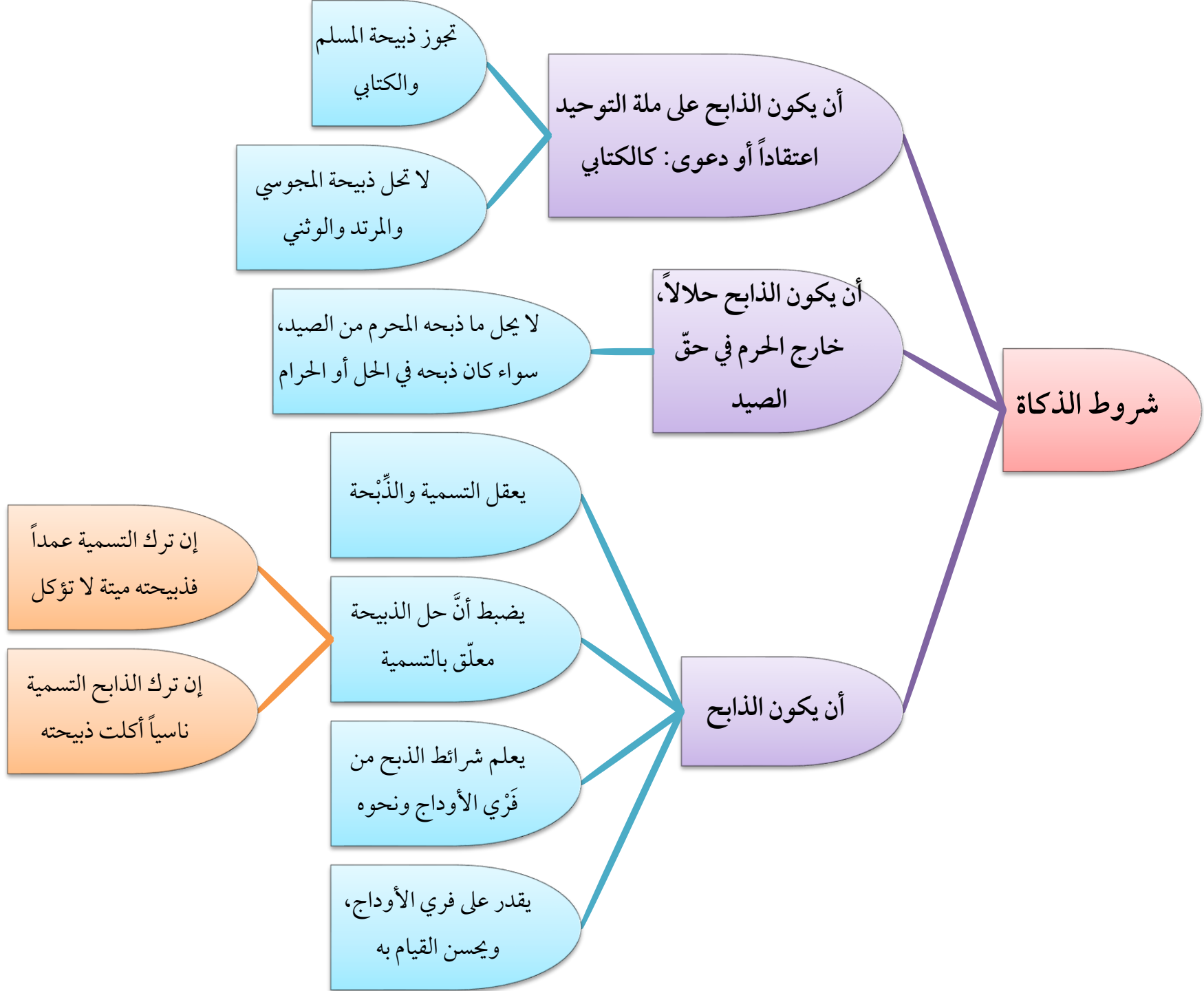
إن سمي على الآلة
وأصابت حيواناً آخر

الحيوان المذكي، فتكون
التذكير عليه لا على الآلة

التذكير الاختيارية
(الذبح)

مكان التسمية

لو سمي وغير الآلة يحل



شروط خاصة للصيد

أن يكون موته بسبب مبيح
واحد

من صاد صيداً ثم وقع على سطح
أو جبل ثم تردى لم يحل بخلاف ما
وقع ابتداءً على الأرض فيحل

أن يكون بالجرح لا بالتفجر

الإصابة بعرض المعراض فلا يحل
بخلاف ما لو أصاب برأسه فيحل

الإصابة بالبندقة إذا مات بها

لا يحل الصيد بعد الاثخان له
لأنه خرج عن حيز الامتناع

لا يحل العضو المقطوع من
الصيد قبل موته إن كان القطع
من جهة العجز



ما يحل أكله وما لا يحل

يحل أكل
الجراد وإن لم
يذك

لا يؤكل من
حيوان الماء
إلا السمك
ولا يحل
الطافي منه

لا تحل لحوم
الحمير
الأهلية
والبغال

لا تحل
الحشرات
كلها

كلّ ذي ناب
من السباع،
وذي مخلب
من الطير

الثعلب

الضب

الضبع

الغراب
الأبقع
الذي يأكل
الجيف
بخلاف
غراب
الزرع